Funded by
the European Union

تقرير

تعزيز الأطر السياسية والقانونية لمنظومة ريادة الأعمال في الأردن

تاريخ: 14 سبتمبر 2025

تم التنفيذ بواسطة:
spark
VENTURE PHILANTHROPY
alfanar الفنار

جدول المحتويات

مقدمة 08

السياق 09

الفصل الأوّل: التعريفات 11

01 التعريفات الدولية للمؤسسات الاجتماعية 12
02 التعريفات العالمية للمؤسسات الخضراء 13
03 التعريفات العالمية لمنظمات دعم الريادة 14
04 تعريفات المؤسسات الاجتماعية في الأردن 15
05 تعريفات المؤسسات الخضراء في الأردن 16
06 تعريفات منظمات دعم الريادة في الأردن 17

الفصل الثاني: السياق الأوسع للنظام البيئي الريادي في الأردن 19

البيئة الاجتماعية الاقتصادية 20
البيئة السياسية والتشريعية 20
الأطراف والبادرات الأساسية 21
التركيز القطاعي 23
التحديات 23
الفرص 23
المواضيع والثغرات الأساسية 24
الآثار المترتبة على إجراء المزيد من البحوث 24

لفصل الثالث: المنهجية 25

1.1 التوصيات الموحدة لأصحاب المصلحة 27
1.2 المؤسسات الاجتماعية والخضراء في السعودية وتونس ومصر 31
1.3 المؤسسات الاجتماعية وبيئتها في أوروبا 39
1.4 المضي قدماً في السياق الأردني 44

الخاتمة 49

نبذة عن البرامج المموّلة من الاتحاد الأوروبي والمذكورة في هذا المنشور

From Innovation to Creation

يسعى برنامج From Innovation to Creation المموّل من الاتحاد الأوروبي إلى دعم منظمات دعم الأعمال والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينفَّذ البرنامج من قبل منظمة SPARK وشركاء محليين في أربع دول: فلسطين، تونس، لبنان، والأردن، ويركّز على تعزيز بناء القدرات، ودعم الشركات الناشئة، والانخراط في تطوير السياسات بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وخلق فرص عمل، ودفع عجلة النمو القائم على الابتكار.

يهدف البرنامج إلى بناء قدرات منظمات دعم الأعمال وحاضنات ومراكز ريادة الأعمال، وتوفير التدريب والإرشاد والتمويل الأولي للشركات الناشئة، مع التركيز على المشاريع النسائية والمبادرات الرقمية والخضراء وذات الأثر الاجتماعي. كما يسعى البرنامج إلى الدعوة لسياسات تمكّن الابتكار وريادة الأعمال وتسهّل الوصول إلى التمويل، إضافةً إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتوسيع الأسواق أمام الشركات الناشئة.

www.spark.ngo/programme/from-innovation-to-creation

Green Forward

يهدف برنامج Green Forward، المموّل من الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر والدائري في منطقة الجوار الجنوبي، والتي تشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعمل البرنامج على ثلاثة مستويات: الكلي، والمتوسط، والجزئي، ويتم تنفيذها على التوالي من قبل ائتلاف يضم Expertise France، وSPARK، وUNIDO.

تقود SPARK المكوّن المتوسط بالتعاون مع شركاء في سبع دول: مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، وتونس. ويهدف دور SPARK إلى تعزيز قدرات منظمات دعم الأعمال بصفتها مسهّلين للنظام الاقتصادي، من خلال تعزيز الترابط بين السياسات والممارسات. وتلتزم هذه المبادرة بدعم خلق فرص العمل، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وضمان التوافق مع مبادئ الصفقة الأوروبيّة الخضراء في الدول السبع المستهدفة.

www.spark.ngo/programme/green-forward

لمحة عن الشركاء المنفّذين:

SPARK

سبارك (SPARK) هي منظمة دولية غير حكومية تركز على التنمية الاقتصادية للشباب في المناطق الهشّة والمتأثرة بالنزاعات. تأسست في عام 1994، وتمتلك خبرة تزيد عن 30 عامًا، ويعمل لديها أكثر من 120 موظفًا في مناطق أوروبا الشرقية، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

تتمثل مهمة سبارك في خلق فرص عمل مؤثرة للشباب، بما في ذلك النساء واللاجئين. وتُسهّل سبارك وصول الشباب إلى التعليم العالي، والتدريبات المهنية، وريادة الأعمال، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو، مثل الاقتصاد الأخضر، والتكنولوجيا الرقمية، والأعمال الزراعية.

www.spark.ngo

الفنار

تُعد الفنار أول مؤسسة في العالم العربي تُكرّس عملها لدعم وتمويل المؤسسات المحلية ذات الأثر الاجتماعي العالي، بهدف مساعدتها على النمو والاستدامة. منذ عام 2004، دعمت الفنار أكثر من 200 مؤسسة في مجالات التعليم، وفرص كسب الدخل، والمناخ، والتراث، من خلال تقديم تمويل تحفيزي ودعم إداري مباشر يعزّز استدامتها المالية ويزيد من أثرها القابل للقياس. ومن خلال المزج بين التمويل طويل الأمد، وقياس الأثر بدقة، وبناء القدرات المصمّم حسب احتياجات كل مؤسسة، تمكّن الفنار هذه المؤسسات من تطوير نماذج مرنة وقابلة للنمو، تخدم المجتمعات الأكثر حاجة في لبنان، الأردن، مصر، وفلسطين. وبذلك يساهم عمل الفنار في بناء اقتصاد تأثيري أقوى وأكثر شمولًا في المنطقة.

www.alfanar.org

ملخص تنفيذي

أظهر الأردن قدرة لافتة على الصمود والابتكار في مواجهة التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. فموقعه الاستراتيجي، وسكانه الشباب والمتعلمون، وتقاليده في مجال ريادة الأعمال تؤهله ليكون قائداً محتملاً في التنمية الشاملة والمستدامة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تبرز ضغوط هيكلية منها معدل البطالة البالغ 21.3% (الربع الأول 2025)، وأعلى معدلات شح المياه في العالم، ونسبة الشباب التي تمثل 63% من المواطنين دون سن الثلاثين، بالإضافة إلى 1.3 مليون لاجئ، مما يؤكد الحاجة الملحّة إلى بناء اقتصاد أكثر تكيفاً وعدالة.

ضمن هذا المشهد، تمثل المؤسسات الاجتماعية (SEs) والمؤسسات الخضراء (GEs) قوة ديناميكية للتقدم. فمن خلال الجمع بين الجدوى التجارية والرسائل الاجتماعية والبيئية، يُمكنها من خلق فرص عمل، وتعزيز العدالة، وتقوية القدرة على التكيف مع التغير المناخي. غير أن إمكاناتها ما تزال غير مستغلة بالشكل الكافي بسبب الفجوات الهيكلية والتشريعية.

حالياً، تُسجّل المؤسسات الاجتماعية والخضراء بموجب قانون الجمعيات (2008)، وقانون التعاونيات (1997)، أو قانون الشركات (1997)، إلا أن كافة هذه القوانين لا تعترف بأدوارها المميزة ولا توفر حوافز مصممة خصيصاً لها. أما الاستراتيجيات الوطنية مثل رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033)، ورؤية الأردن 2025، والخطة الوطنية للنمو الأخضر (2021–2025) تُقدّم دعماً لريادة الأعمال بشكل عام، إلّا أنها لا تضع تعريفاً واضحاً للمؤسسات الاجتماعية والخضراء، ولا تمنح إعفاءات مالية، ولا تنسّق عمل منظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs). وتسهم هذه الثغرات في استمرار فجوات التمويل، حيث أفادت 46.25% من منظمات دعم ريادة الأعمال بأن نقص التمويل هو العائق الأساسي، إلى جانب محدودية الدعم للفئات الضعيفة، إذ لا تصل برامج هذه المنظمات إلا إلى 38.60% فقط من مجتمعات اللاجئين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن).

ومن خلال سبع مشاورات وورش عمل منظمة شاركت فيها أكثر من 80 جهة معنية من الوزارات الحكومية، ومنظمات دعم ريادة الأعمال، والمؤسسات الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إلى جانب البحوث المكتبية والمقارنة الإقليمية، حدّد التقييم ثماني فجوات هيكلية تعيق تطوير قطاع قوي للمؤسسات الاجتماعية والخضراء:

الغموض القانوني

غياب هوية قانونية مخصصة يعقّد الوصول إلى الاستثمارات والحوافز الحكومية.

الإشراف المجزأ

تَشتتُ المسؤوليات يُضعف مواءمة السياسات وكفاءة التنفيذ.

ضعف الوعي

محدودية فهم الجمهور وصانعي السياسات يحدّ من الطلب في السوق وزخم الإصلاح.

قيود التمويل

نقص التمويل يمنع المبادرات الواعدة من التوسع لخلق فرص عمل ملموسة.

التحيّز الحضري في دعم منظمات ريادة الأعمال

تبقى المجتمعات الريفية ومجتمعات اللاجئين محرومة، مما يكرّس الفوارق الإقليمية.

ضعف القدرة على قياس الأثر

محدودية الأدوات والمهارات تعيق المؤسسات عن إظهار نتائج قابلة للقياس أمام المستثمرين وصانعي السياسات.

عدم كفاية هيكل الحوافز

غياب المزايا الضريبية، وحصص المشتريات، والائتمان الميّسر يقلل من القدرة التنافسية مقارنة بالأعمال التقليدية.

الخيارات التشريعية المتقادمة

القوانين الحالية لا تستوعب النماذج الهجينة، مما يقيّد الابتكار والتقنين.

تُظهر التجارب الدولية أن الإصلاحات الموجهة قادرة على إطلاق إمكانات القطاع. **فالقانون التونسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2020)** يوفر إعفاءات ضريبية ويلزم بإعادة استثمار ≥50% من الأرباح. كما أن **اعتماد «منشآت» في المملكة العربية السعودية** أتاح تقديم منح **لأكثر من 1000 مؤسسة اجتماعية**. وفي مصر، قام **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)** بصرف **12 مليار جنيه مصري** كتمويل منخفض الفائدة وإصدار **سندات خضراء بقيمة 1.5 مليار دولار**. أما الأطر الأوروبية مثل **شركات المصلحة المجتمعية** في المملكة المتحدة **والتشريعات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي** والتضامني في فرنسا، فهي تبرز قوة الهياكل المرنة وأنظمة الاعتماد.

واستناداً إلى هذه الدروس وبالتصميم المشترك مع الجهات المعنية، يحدد هذا التقرير **استراتيجية من ثلاث مراحل** مصممة خصيصاً لسياق الأردن، تهدف إلى تعزيز بيئة تمكينية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء:

الإجراءات الاستراتيجية الجوهرية

تعريف المؤسسات الاجتماعية والخضراء

وضع تعريف وطني يشترط إعادة استثمار **≥50%** من الأرباح، مع دمج تصنيف أخضر معه لتوجيه المعايير البيئية.

إطلاق نظام تصنيف طوعي

إنشاء شهادة متجددة تُدار من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ووزارة البيئة لتعزيز الاعتراف والثقة بالمؤسسات.

إنشاء جهة تنسيقية

تشكيل لجنة وطنية للمؤسسات الاجتماعية تحت إشراف وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لتوحيد الإشراف وتوجيه السياسات.

تحفيز النمو

إدخال تخفيضات ضريبية **(10-15%)**

حصص في المشتريات الحكومية **(5–10%)**

قروض منخفضة الفائدة **(0–5%)**

بناء القدرات والوعي

تعزيز وصول منظمات دعم ريادة الأعمال إلى المجتمعات الريفية ومجتمعات اللاجئين، وتقديم تدريبات على قياس الأثر، وتنفيذ حملات توعية وطنية.

تعزيز الأسس القانونية

تعديل القوانين القائمة أو سن تشريعات مخصصة للمؤسسات الاجتماعية لضمان وضوحها ودعمها على المدى الطويل.

تعزيز العدالة

إعطاء الأولوية للشباب والنساء واللاجئين والمجتمعات الريفية في جميع المبادرات.

خارطة طريق التنفيذ المرحلي

المرحلة الأولى

(السنوات 1–2 – إنجازات سريعة)

إطلاق نظام التصنيف، وإنشاء منصة رقمية، وتجريب الحوافز المالية.

Phase 02

(السنوات 3–5 – ترسيخ)

سنّ التشريعات، وإضفاء الطابع الرسمي على الهيئات التنسيقية، وتوسيع آليات التمويل والمشتريات.

Phase 03

(السنوات 5–7 – ريادة إقليمية):

إنشاء المراصد المؤسسية، تمكين الاعتراف عبر الحدود، وتمكين الأردن كمركز إقليمي لريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء.

مرتكزة على مؤشر أثر المؤسسات الاجتماعية لقياس النتائج، ومتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، يمكن لهذه الإصلاحات أن تخلق وظائف نوعية، وتدفع نحو نمو اقتصادي شامل، وتعزز القدرة على التكيف البيئي بحلول عام 2033.

وبفضل مزاياه الاستراتيجية وقدرته المثبتة على الابتكار، يمتلك الأردن مقومات قوية ليَبرُز كقائد إقليمي في تطوير المؤسسات الاجتماعية والخضراء.

مقدمة

يُعد نظام ريادة الأعمال في الأردن محورياً لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة (21.3% في الربع الأول من عام 2025 [1])، وشح المياه الحاد[2]، والعدد الكبير من اللاجئين (1.3 مليون لاجئ سوري من أصل 11.5 مليون نسمة عام 2023)، إضافةً إلى التركيبة السكانية الشابة (63% دون سن الثلاثين).

تسهم المؤسسات الاجتماعية (SEs) ومنظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs) في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتعزيز الشمول الاجتماعي، وتمكين الفئات المهمشة مثل الشباب والنساء واللاجئين. ورغم اعتماد الأردن على رأس المال البشري، والسياحة، والمساعدات الخارجية، إلا أنه يواجه نمواً اقتصادياً بطيئاً، وارتفاعاً في الدين العام، وقضايا هيكلية تفاقمت بفعل عدم الاستقرار الإقليمي وتداعيات جائحة كوفيد19-. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 46.3 مليار دولار (2021) إلى 48.65 مليار دولار (2022)، إلا أن التضخم (4.2%) والبطالة (19.1% في عام 2023) ما يزالان مستمرين.[3]

أطلقت الحكومة مبادرات مثل البرنامج التنفيذي للتنمية (2016–2018)، وخطة النمو الاقتصادي (2018–2022)، ورؤية الأردن 2025، والسياسة العامة لريادة الأعمال (2021–2025)، ورؤية التحديث الاقتصادي (2033) لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار كمحركات للنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز الاستثمار والتجارة والشمولية، وتحويل الاقتصاد الأردني من اقتصاد قائم على الكفاءة إلى اقتصاد قائم على الابتكار. ومع ذلك، لا تزال تحديات مثل محدودية التمويل، والغموض التشريعي، وتشتت هياكل الدعم تعيق المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال.

وعليه، يسعى هذا الاستعراض، الذي يجمع بين الرؤى الأكاديمية والسياسية والعملية، إلى جانب مشاورات أصحاب المصلحة، إلى معالجة هذه الفجوات، والمواءمة مع أهداف مؤسسة الفنار، ووضع الأردن كمركزٍ إقليميٍ للأنشطة الريادية من خلال استثمار طاقاته غير المستغلة.

[1] https://dosweb.dos.gov.jo/unemp_062025
[2] https://www.unhcr.org/jo/26501-how-water-scarcity-in-jordan-hits-refugees-twice.html
[3] موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org/country/JO

السياق

يتمتع قطاع المؤسسات الاجتماعية في الأردن بموقع فريد يجعله قادراً على معالجة التحديات الحادة التي تواجه البلاد، بما في ذلك شح المياه، وبطالة الشباب، وأزمة اللاجئين، وهي قضايا غالباً ما عانت النماذج التقليدية، مثل المنظمات غير الحكومية الخيرية البحتة أو الشركات الربحية البحتة، من صعوبة التعامل معها بسبب محدودية قدرتها على التوسع، وقيود التمويل، أو عدم التوافق مع الاحتياجات الهجينة التي تجمع بين البعد الاجتماعي والتجاري. وتوفر المؤسسات الاجتماعية (SEs) والمؤسسات الخضراء (GEs)، التي تمزج بين الممارسات التجارية المبتكرة والأهداف ذات الرسالة، حلولاً مرنة ومستدامة.

فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الاجتماعية والخضراء تطوير تقنيات لحفظ المياه يقودها المجتمع أو مبادرات لإعادة التدوير لمواجهة شح الموارد، وإنشاء برامج تدريب أثناء العمل موجهة خصيصاً للشباب واللاجئين لخلق فرص عمل، وتعزيز نماذج اقتصادية شاملة تدمج المجتمعات النازحة في الأسواق المحلية. ومن خلال توظيف آليات السوق لتحقيق أثر اجتماعي، تستطيع هذه الكيانات سد الفجوات التي تتركها الأساليب التقليدية، ودفع التغيير القوي الذي يبدأ بالقاعدة الشعبية ويتصاعد إلى الأعلى في بيئات محدودة الموارد.

يعمل قطاع المؤسسات الاجتماعية في الأردن ضمن بيئة قانونية وسياسية معقدة تفتقر إلى إطار مخصص يتناسب مع الطبيعة الهجينة لهذه المؤسسات. فهي تعمل حالياً بموجب خليط من القوانين القائمة التي صُممت أساساً للمنظمات غير الحكومية أو التعاونيات أو الشركات التقليدية. وهذا يخلق التباسات قانونية وتشغيلية كبيرة أمام المؤسسات الاجتماعية التي تجمع بين الرسالة الاجتماعية والأنشطة التجارية.

ويُوجز أدناه أبرز الأطر التشريعية التي تنظم جوانب مثل التسجيل، والحوكمة، والتمويل، والضرائب. إلا أن أياً منها لا يتناول ريادة الأعمال الاجتماعية بشكل محدد، ولا يوفر حوافز تتماشى مع الأهداف ذات الأثر الاجتماعي:

القانون	السنة	الوصف والنقاط الأساسية	التعديلات
قانون الجمعيات الخيرية	2008	يُنظّم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ ويُقيّد التمويل الأجنبي والحوكمة.	عُدِّل بموجب القانون رقم 22 لسنة 2009
قانون التعاونيات	1997	يُنظّم الجمعيات التعاونية ذات النشاط الاقتصادي المشترك؛ ويتضمّن رقابة بيروقراطية.	غير مُطبّق
قانون الشركات	1997	يُنظّم الشركات التجارية؛ ويسمح بالشركات غير الربحية، ولكنه يفتقر إلى أحكام تتعلق بالرسالة الاجتماعية.	مُطبّق بموجب النظام رقم 73 لسنة 2010
قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	2017	يُؤكّد على حقوق الإدماج؛ ولا توجد أحكام خاصة بالمشاريع الاجتماعية.	غير مُطبّق
قانون صندوق الزكاة	1978	يُنظّم التمويل الخيري الذي تُسيطر عليه الدولة؛ ويحدّ من وصول المبادرات الاجتماعية المستقلة.	عُدِّل بموجب القانون رقم 8 لسنة 1988
قانون البلديات	2015	يُوفّر أساساً قانونياً لشراكات الحكومات المحلية وتنمية المجتمع؛ ولكنه غير مُستغلّ بشكل كافٍ في المشاريع الاجتماعية.	غير مُطبّق
قانون ضريبة الدخل	2014	يُنظّم الضرائب ولا ينص على إعفاءات أو حوافز خاصة بالمشاريع الاجتماعية.	عُدِّل بموجب القانون رقم 38 لسنة 2018

يفرض هذا الإطار التشريعي المجزأ ضوابطاً وإشرافاً إداريّاً صارماً لا يتناسب مع النموذج الهجين للمؤسسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى محدودية مرونتها التشغيلية وتقييد وصولها إلى التمويل، لا سيما من المصادر الخارجية. كما تشرف عدة جهات حكومية على جوانب مختلفة دون تنسيق، مما يسبب تداخلاً تنظيمياً وحالة من عدم اليقين. وتُعامل الأنظمة المالية المؤسسات الاجتماعية مثل الشركات التقليدية، دون أي إعفاءات ضريبية أو حوافز لدعم استدامتها. بالإضافة إلى ذلك، تظل أدوات الحوكمة المحلية، التي يمكن أن تمكّن المبادرات المجتمعية، غير مستغلة بالشكل الكافي.

بعيداً عن التشريعات، طوّر الأردن عدة استراتيجيات وطنية، ورغم أنها لا تستهدف المؤسسات الاجتماعية حصرياً، إلا أنها تحدد البيئة الأوسع لريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. وتؤكد هذه الأطر على الابتكار، ونمو القطاع الخاص، والشمول الاجتماعي، مما يدعم بشكل غير مباشر المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال :

الاستراتيجية/إطار العمل	الإطار الزمني	التركيز والأهمية
رؤية التحديث الاقتصادي	2033–2022	يُركز على النمو المستدام، وتنمية القطاع الخاص، والابتكار؛ مع الإشارة إلى ريادة الأعمال، دون التركيز على المؤسسات الاجتماعية.
رؤية الأردن 2025	2025	يُركز على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ ويشجع النمو الشامل وتمكين الشباب.
الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب	مستمرة	يهدف إلى زيادة مشاركة الشباب وتوظيفهم؛ ويدعم ريادة الأعمال الاجتماعية بشكل غير مباشر.
السياسة الوطنية لريادة الأعمال	2025–2021	يُشجع الشركات الناشئة وريادة الأعمال؛ ويذكر أطر التمكين، ولكنه يفتقر إلى التركيز المباشر على المؤسسات الاجتماعية.
إطار عمل وخارطة طريق سياسة ريادة الأعمال الاجتماعية	2021	يقترح أن يُطوّر اعتراف قانوني بالمؤسسات الاجتماعية، وتبسيط إجراءات التسجيل، وتوفير حوافز مالية، والتنسيق بين الوزارات، وإنشاء سجلات.

رغم هذه السياسات، يؤدي غياب إطار قانوني موحد إلى تطبيق غير متسق للقوانين وتقييد الوصول إلى التمويل، لا سيما للنماذج الهجينة التي تجمع بين البعد الاجتماعي والتجاري. وتفرض القوانين الحالية متطلبات إدارية صارمة، وتقيّد التمويل الأجنبي، ولا توفر إعفاءات ضريبية أو حوافز تتماشى مع أهداف الأثر الاجتماعي. كما يزيد التشتت في الحوكمة بين عدة وزارات من حالة عدم اليقين التي يواجهها رواد الأعمال الاجتماعيون.

يُعد إطار وسياسة ريادة الأعمال الاجتماعية وخارطة الطريق خطوة مهمة إلى الأمام، إذ يعرف المؤسسات الاجتماعية قانونياً، ويبسط إجراءات التسجيل، ويقدم حوافز مالية، ويعزز التنسيق بين الوزارات والشمولية من خلال سجل مركزي. ومع ذلك، ما تزال فجوات كبيرة قائمة، مثل القيود المستمرة على التمويل الأجنبي، والإشراف البيروقراطي المكثف، ونقص آليات التنفيذ والمراقبة، والاعتراف المحدود بمنظمات دعم ريادة الأعمال ضمن الإطار القانوني. ولم تُترجم الحوافز المالية المقترحة بعد إلى دعم مالي مؤسسي أو إعفاءات ضريبية.

خلاصة القول، رغم أن الأطر السياسية والقانونية في الأردن تمثل تقدماً مهماً، إلا أنها ليست شاملة ولا مطبقة بالكامل. ولا يزال القطاع في مرحلة انتقالية؛ فهناك اعتراف أساسي بالمؤسسات الاجتماعية، لكن الدعم العملي والقابل للتنفيذ ودمجها في السياسات الاقتصادية الوطنية يحتاج إلى تطوير أكبر. ومن الضروري استمرار تحسين التشريعات، وتعزيز التنسيق، وتقوية آليات التنفيذ لكي يتمكن الأردن من توفير بيئة قوية تسمح للمؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعمها بدفع النمو الاقتصادي الشامل والابتكار الاجتماعي بشكل مستدام.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى قدرة المؤسسات الاجتماعية والخضراء على معالجة التحديات الراسخة مثل شح المياه، وبطالة الشباب، وأزمة اللاجئين بطرق مبتكرة، مما يوفر مبرراً قوياً لتقديم توصيات مستهدفة لتعزيز بيئة عملها الداعمة.

الفصل الأوّل
التعريفات

01 التعريفات الدولية للمؤسسات الاجتماعية

تُعرف المؤسسات الاجتماعية (SEs) عالمياً بأنها كيانات تعمل على مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من خلال نماذج أعمال مستدامة. وتختلف التعريفات حسب السياق، بما يعكس التنوع في البيئات الثقافية والاقتصادية والسياسية:

المنظور الأكاديمي

تُعد المؤسسات الاجتماعية منظمات هجينة تعطي الأولوية للأثر الاجتماعي أو البيئي على تعظيم الربح، مستخدمة استراتيجيات قائمة على السوق لتحقيق الاستدامة. يصف ديفورني ونسينس (2010)[4] المؤسسات الاجتماعية بأنها تعمل عند تقاطع السوق والدولة والمجتمع المدني، وتمتلك ثلاثة أبعاد: اقتصادي (أنشطة تولد الإيرادات)، واجتماعي (رسالة اجتماعية واضحة)، وحوكمة تشاركية (اتخاذ قرارات شامل). كما تُعرّف رابطة المؤسسات الاجتماعية (2023)[5] المؤسسات الاجتماعية بأنها كيانات «تعالج حاجة أساسية غير ملباة أو تحل مشكلة اجتماعية أو بيئية من خلال نهج قائم على السوق»، مع التأكيد على الاستدامة المالية والنتائج القابلة للقياس.

الأطر الدولية

تُعرّف المفوضية الأوروبية (2011)[6] المؤسسات الاجتماعية بأنها منظمات ذات هدف اجتماعي أساسي، تُعيد استثمار أرباحها لتحقيق هذا الهدف، وتعتمد أساليب ريادية. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)[7] إلى أن المؤسسات الاجتماعية يمكن أن تتخذ أشكالاً قانونية مختلفة (مثل التعاونيات، والمنظمات غير الربحية، والشركات الربحية)، ولكنها تشترك في التزامها بخلق القيمة الاجتماعية والاستدامة المالية. في الولايات المتحدة، غالباً ما تعمل المؤسسات الاجتماعية كشركات B، معتمدة من مختبر B (2023)[8] للأداء الاجتماعي والبيئي.

الاختلافات الإقليمية

في آسيا، تُركز المؤسسات الاجتماعية غالباً على التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر، ودعم المجتمعات منخفضة الدخل من خلال الوصول إلى الخدمات المالية. في أفريقيا، تمكّن العديد من المبادرات النساء وتشجع ريادة الأعمال عبر نماذج الطاقة المستدامة والمشاريع المحلية. أما في الشرق الأوسط، فتتأثر المؤسسات الاجتماعية بتقاليد التضامن والعمل الخيري، وتسعى لسد الثغرات في الخدمات العامة وأنظمة الرعاية الاجتماعية.

السمات الرئيسية

عالمياً، تُعرف المؤسسات الاجتماعية من خلال: (1) مهمة اجتماعية أو بيئية أساسية، (2) وتوليد الإيرادات من الأنشطة التجارية، (3) وإعادة استثمار الأرباح في المهمة، (4) واتباع طُرق مبتكرة لمعالجة التحديات النظامية. وتختلف التعريفات، حيث يتمحور حولها على الحوكمة الديمقراطية (مثل التعاونيات الأوروبية) وغيرها على إمكانية التوسع (مثل الشركات الناشئة في الولايات المتحدة).

إن غياب تعريف عالمي موحد يُعقّد من تطوير السياسات، والوصول إلى التمويل، وقياس الأثر. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2020) إلى وجود اختلافات في الاعتراف القانوني، مما يؤثر على نمو المؤسسات الاجتماعية.

[4] ديف ورز، ج.، ونيسيتر، م. (2010). مفاهيم المشاريع الاجتماعية وريادة الأعمال الاجتماعية في أوروبا والولايات المتحدة. مجلة ريادة الأعمال الاجتماعية. متوفر عبر تايلور وفرانسيس.
[5] تحالف المشاريع الاجتماعية. (2023). ما هي المشاريع الاجتماعية؟ متوفر عبر SEA.
[6] المفوضية الأوروبية. (2011). مبادرة الأعمال الاجتماعية. متوفر عبر المفوضية الأوروبية.
[7] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020). ريادة الأعمال الاجتماعية وأطر السياسات. متوفر عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
[8] مختبر B(2023). حول B Corps. متوفر عبر B Lab

02 التعريفات العالمية للمؤسسات الخضراء (GEs)

المؤسسات الخضراء (GEs) هي منظمات هجينة تدمج الاستدامة البيئية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. فهي تتعامل مع تحديات بيئية حاسمة مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد، مع تعزيز النمو الشامل والقدرة الاقتصادية على الصمود. وتختلف التعريفات بحسب السياق الأكاديمي والسياسي والإقليمي، مما يعكس أولويات متنوعة في الاستدامة، والأثر الاجتماعي، والجدوى الاقتصادية.

المنظور الأكاديمي

تُعد المؤسسات الخضراء كيانات موجهة بمهمة محددة تدمج الاستدامة البيئية في عملياتها الأساسية مع ضمان الجدوى المالية والشمول الاجتماعي. يصف كيرلين (2017)[9] هذه المؤسسات بأنها فرع من المؤسسات الاجتماعية تسعى لتحقيق «النتائج الثلاثية» المتمثلة في الحوكمة البيئية، والأثر الاجتماعي، والاستدامة الاقتصادية. ويؤكد نيكولز وتشوي (2006)[10] على دورها النظامي في تعزيز الأسواق للابتكار الأخضر، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وأنظمة تحويل النفايات إلى موارد. وتشير الدراسات الحديثة، مثل تلك التي أجراها فيكرز وليون (2022)[11]، إلى مساهمات المؤسسات الخضراء في التحولات العادلة، وضمان استفادة متوازنة خلال الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

الأطر الدولية

تعرف المفوضية الأوروبية (2021)[12] «المؤسسات الاجتماعية المبتكرة بيئياً» بأنها أعمال تدمج الحماية البيئية في نماذجها، متماشية مع تركيز الصفقة الخضراء الأوروبية على الحياد المناخي والاقتصاد الدائري. ويصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP، 2020[13]) المؤسسات الخضراء بأنها كيانات «تقدم سلعاً وخدمات تعزز الاستدامة البيئية مع دعم الشمول الاجتماعي والعمل اللائق». وتراها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2022[14]) كمحفزات للنمو الأخضر، تربط بين أهداف السياسات البيئية واحتياجات المجتمعات المحلية من خلال حلول قابلة للتوسع ومستدامة. كما تؤكد منظمة العمل الدولية (ILO، 2023[15]) على دورها في خلق وظائف خضراء، لا سيما للفئات المهمشة.

الاختلافات الإقليمية

تتكيف المؤسسات الخضراء مع التحديات البيئية والاجتماعية في كل منطقة، بما يعكس الأولويات والموارد المحلية:

آسيا: تعطي المؤسسات الخضراء الأولوية للزراعة المستدامة، وممارسات الاقتصاد الدائري، والوصول إلى الطاقة النظيفة. على سبيل المثال، تعمل الشبكات الشمسية الصغيرة في جنوب آسيا على معالجة فقرالطاقة مع خلق فرص عمل (UNESCAP، 2022[16]).

أفريقيا: تركز المؤسسات الخضراء على الطاقة المتجددة خارج الشبكة، وحفظ المياه، والسياحة البيئية، وغالباً ما تمكّن النساء والمجتمعات الريفية. ومن الأمثلة على ذلك مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسيةفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021[17]).

أمريكا اللاتينية: تستفيد المؤسسات الخضراء من المعرفة التقليدية في إدارة الغابات المجتمعية، وإعادة التدوير، والزراعةالمستدامة، لتعزيز التنوع البيولوجي والعدالة الاجتماعية (ECLAC، 2023).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): تتعامل المؤسسات الخضراء مع شح المياه والتصحر، وغالباً ما تربط مشاريع الطاقة المتجددة بفرص توظيف للشباب واللاجئين (UNEP، 2023[18]).

[9] كجرلين، ج. أ. (2017). المشاريع الاجتماعية: مقارنة عالمية.
[10] نيكولز، أ.، وتشوي، أ. هـ. (2006). ريادة الأعمال الاجتماعية: نماذج جديدة للتغيير الاجتماعي المستدام.
[11] فيكرز، آي. وليون، ف. (2022). التحولات العادلة والمؤسسات الاجتماعية. مجلة ريادة الأعمال الاجتماعية.
[12] https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=952
[13] تقرير تقدم الاقتصاد الأخضر. الرابط هنا
[14] https://www.oecd.org/environment
[15] https://www.ilo.org/global/topics/green-jobs الرابط هنا
[16] https://www.unescap.org/resources
[17] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. https://www.Africa.org
[18] https://www.cepal.org/en

السمات الرئيسية

على المستوى العالمي، تشترك المؤسسات الخضراء في الصفات التالية: (1) المهمة المزدوجة: الالتزام الواضح بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية؛(2) نماذج الإيرادات: توليد الدخل من خلال ممارسات الاقتصاد الأخضر والدائري، مثل المنتجات أو الخدمات الصديقة للبيئة؛ (3) إعادة استثمار الأرباح: إعادة توجيه الأرباح نحو الأهداف البيئية والاجتماعية بدلاً من تعظيم قيمة المساهمين؛ (4) الابتكار: تطوير تقنيات وممارسات صديقة للبيئة، مثل المواد القابلة للتحلل أو أنظمة الطاقة المتجددة؛ (5) الحوكمة الشاملة: إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار لضمان استفادة عادلة.

رغم اختلاف التعريفات، فإن المؤسسات الخضراء توازن باستمرار بين حماية البيئة والشمول الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، يخلق غياب تعريف عالمي حواجز أمام الاعتراف القانوني، والتمويل، وإمكانية التوسع. وغالباً ما تقع المؤسسات الخضراء بين فئتي «المؤسسة الاجتماعية» و«الأعمال الخضراء» التقليدية، مما يعقد الوصول إلى التمويل والدعم السياسي (OECD، 2022). وهناك حاجة إلى سياسات موحدة وأطر أوضح لإطلاق إمكاناتها في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف المناخ.

03 التعريفات العالمية لمنظمات دعم ريادة الأعمال

منظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs) هي كيانات توفر الموارد والخدمات والبنية التحتية لدعم رواد الأعمال، بما في ذلك من يديرون المؤسسات الاجتماعية، في إطلاق مشاريعهم، ونموها، واستدامتها. على المستوى العالمي، تعتبر منظمات دعم ريادة الأعمال ضرورية لتعزيز النظم البيئية الريادية، لا سيما للفئات المهمشة.

المنظور الأكاديمي

يعرف سانتوس (2012)[19] منظمات دعم ريادة الأعمال على أنها كيانات تسهّل ريادة الأعمال من خلال التمويل، والتدريب، والإرشاد، وبناء الشبكات، والوصول إلى الأسواق لتعزيز النتائج الاقتصادية والاجتماعية. ويصنّف بروش وآخرون (2019)[20] هذه المنظمات على أنها حاضنات أعمال (دعم المشاريع في مراحلها المبكرة)، ومسارعات نمو (برامج نمو مكثفة)، ومساحات عمل مشتركة (بيئات تعاونية)، وميسّرين للنظام البيئي (تنسيق أصحاب المصلحة)، مع التأكيد على الشمولية للشباب والنساء ورواد الأعمال الريفيين.

الأطر الدولية

يُصنف البنك الدولي (2021)[21] منظمات دعم ريادة الأعمال بأنها كيانات تسد الفجوات في النظام البيئي من خلال توفير رأس المال والمهارات والوصول إلى الأسواق. وتسلط الشبكة العالمية للمسارعات (2023)[22] الضوء على برامج المسارعات المنظمة التي تشمل الإرشاد والتمويل لتسريع نمو المشاريع. كما تؤكد شبكة آسبن لرواد الأعمال التنمويين (ANDE, 2023[23]) على دور منظمات دعم ريادة الأعمال في دعم الشركات الصغيرة والمتنامية (SGBs)، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية، في الدول النامية، مع التركيز على الفئات المهمشة.

الاختلافات الإقليمية

في أوروبا، غالباً ما تُقدم منظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs) مساحات عمل مشتركة، وخدمات إرشاد، وخدمات استشارية، مع تركيز كبير على الأثر الاجتماعي. في أفريقيا، تُقدم هذه المنظمات عادةً التدريب وتساعد في ربط المشاريع الاجتماعية في المناطق الريفية بالأسواق والموارد. في آسيا، تُركز العديد منها على احتضان المشاريع الاجتماعية الريفية والمشاريع في مراحلها المبكرة، مُقدمةً لها الدعم الفني والاستراتيجي. في الشرق الأوسط، تُركز هذه المنظمات عادةً على الدعم المالي والتنظيمي، بما في ذلك مبادرات التمويل والبرامج المتخصصة التي تهدف إلى تمكين الشباب والنساء.[24]

[19] سانتوس، ف. م. (2012). نظرية إيجابية لريادة الأعمال الاجتماعية. مجلة أخلاقيات الأعمال. متوفر عبر سبرينغر.
[20] بروش، سي. جي. وآخرون (2019). النظم البيئية الريادية ومنظمات الدعم. نظرية وممارسة ريادة الأعمال. متوفر عبر SAGE.
[21] البنك الدولي. (2021). النظم البيئية الريادية في الأسواق الناشئة. متوفر عبر البنك الدولي.
[22] شبكة المسارعات العالمية. (2023). حول المسارعات متوفر عبر شبكة GAN.
[23] أندي (2023). دعم الشركات الصغيرة والنامية. متوفر عبر شبكة أسبن.
[24] ريادة الأعمال الاجتماعية في الشرق الأوسط: ممارسات قديمة، مفاهيم جديدة. متوفر عبر مجلة ستانفورد للابتكار الاجتماعي.

الخصائص الرئيسية

تتميز منظمات دعم ريادة الأعمال بما يلي: (1) الدعم المالي (المنح، القروض، الأسهم)، (2) بناء القدرات من خلال التدريب والإرشاد، (3) التواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، (4) تسهيل الوصول إلى الأسواق. وتتنوع هذه المنظمات بين الحكومية (مثل منشآت) والخاصة (مثل مختبرات فلات 6 في مصر) أو غير الربحية (مثل أشوكا).

تُسبب الاختلافات في أدوار ومصطلحات منظمات دعم ريادة الأعمال (مثل الحاضنات مقابل المسارعات) ارتباكاً. وتُشير دراسة ANDE (2023) إلى عدم وجود مقاييس موحدة لتقييم تأثير منظمات دعم ريادة الأعمال، وخاصةً فيما يتعلق بالشمولية.

04 تعريفات المؤسسات الاجتماعية في الأردن

في الأردن، تتطور ريادة الأعمال الاجتماعية، إلا أن غياب تعريف قانوني أو أكاديمي موحد يؤدي إلى تفسيرات متباينة. تُشكل التعريفات العالمية أساساً، إلا أن ريادة الأعمال الاجتماعية في الأردن تتأثر بتحديات محلية كالبطالة، ودمج اللاجئين، وندرة المياه.

المنظور الأكاديمي

يصف الباحثون المؤسسات الاجتماعية الأردنية بأنها منظمات هجينة تجمع بين ممارسات الأعمال والأهداف الاجتماعية، مثل الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. صنف عبدو وآخرون (2019)[25] المؤسسات الاجتماعية إلى مؤسسات قائمة على التحول الهيكلي (تعالج قضايا نظامية مثل البطالة أو دمج اللاجئين)، ومؤسسات موجهة نحو المنتجات والخدمات (تقدم سلعاً اجتماعية مثل التعليم أو الرعاية الصحية بأسعار معقولة). وحددت دراسة أخرى ثلاثة معايير: التركيز الأساسي على خلق القيمة الاجتماعية، والسعي لتحقيق الاستدامة المالية، والتعريف الذاتي كمؤسسة اجتماعية. تتوافق هذه المعايير مع التعريفات العالمية، لكنها تعكس الأولويات المحلية، مثل تمكين الشباب والتنمية الريفية.

وجهات نظر السياسات والممارسين

تعمل الحكومة الأردنية، من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال (MoDEE) وشركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)[26] ومنظمة بلان إنترناشونال (Plan International)، على وضع تعريف قانوني للمؤسسات الاجتماعية. ويصف تقرير صادر عن صحيفة جوردان نيوز (أخبار الأردن)[27] عام 2021 المؤسسات الاجتماعية بأنها كيانات تدمج الأهداف الاجتماعية مع تحقيق الربح، مستوحاة من نماذج مثل بنك غرامين. ومع ذلك، فإن غياب إطار قانوني متخصص يُجبر المؤسسات الاجتماعية على التسجيل كمؤسسات غير ربحية لدى وزارة التنمية الاجتماعية أو كشركات ربحية لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين، يؤدي إلى ارتفاع الضرائب ومحدودية الحوافز (معهد واشنطن، 2021)[28].

السياق الثقافي والإقليمي

تتجذر المشاريع الاجتماعية في الأردن في ثقافة التضامن، لا سيما في المجتمعات الريفية، حيث عالجت المبادرات غير الرسمية تاريخياً الاحتياجات الاجتماعية. وتصف منصة ستانفورد للابتكار الاجتماعي (2017)[29] ريادة الأعمال الاجتماعية في الشرق الأوسط بأنها «ممارسة قديمة بمفهوم جديد»، تتطور إلى نماذج هجينة حديثة. ويُعقّد غياب ترجمة عربية واضحة لمصطلح «ريادة الأعمال الاجتماعية» (الريادة الاجتماعية) الوعيَ بها (فيميس، 2019)[30]. وقد شكّلت أزمة اللاجئين السوريين (2011 - حتى الآن) ريادة الأعمال الاجتماعية، حيث ركّز الكثير منها على سبل عيش اللاجئين والتماسك الاجتماعي.

[25] عبدو، هـ. وآخرون (2019). ما وراء التجانس: إعادة تعريف ريادة الأعمال الاجتماعية في السياقات الاستبدادية. تايلور وفرانسيس. متوفر عبر تايلور وفرانسيس.
[26] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن. (2023). المراجعة الوطنية الطوعية للأردن 2023. متوفر عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
[27] أخبار الأردن. (2021). الأردن ومفهوم المشاريع الاجتماعية. متوفر عبر أخبار الأردن.
[28] معهد واشنطن. (2021). الاستثمار في الأردن من خلال دعم المشاريع الاجتماعية. متوفر عبر معهد واشنطن.
[29] منصة ستانفورد للابتكار الاجتماعي: ريادة الأعمال الاجتماعية في الشرق الأوسط: ممارسات قديمة، مفاهيم جديدة. متوفر عبر مجلة ستانفورد للابتكار الاجتماعي.
[30] فيميس (2019). استجابات رواد الأعمال الاجتماعيين لأزمة اللاجئين في الأردن ولبنان. متوفر عبر فيميس.
https://innovation-entrepreneurship.springeropen.com/articles/10.1186/s13731-022-00200-z

التركيز على الشمولية

غالباً ما تعطي المؤسسات الاجتماعية الأولوية للفئات المهمشة مثل الشباب والنساء واللاجئين، فيما يركز بعضها بشكل خاص على المجتمعات الريفية. ومع ذلك، فإن قدرتها على التوسع والحفاظ على الأثر غالباً ما تكون محدودة بسبب تحديات التمويل وضعف البنية التحتية.

غياب تعريف قانوني موحد يعيق الوصول إلى التمويل والإعفاءات الضريبية والدعم السياسي، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية التي تخدم المجتمعات الريفية والشباب والنساء واللاجئين. كما أن التباين في التعريفات يستلزم إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة لوضع إطار خاص بالسياق المحلي.

05 التعريفات الخاصة المؤسسات الاجتماعية الخضراء في الأردن

في الأردن، تُعدّ المؤسسات الخضراء (GEs) محورية في معالجة التحديات البيئية والاجتماعية المترابطة، بما في ذلك ندرة المياه، وارتفاع تكاليف الطاقة، والهشاشة المناخية. ورغم تشابهها مع المؤسسات الاجتماعية العالمية، إلا أنّ المؤسسات الخضراء في الأردن تفتقر إلى تعريف قانوني أو أكاديمي موحّد، ما يؤدي إلى تفسيرات متباينة. وتتشكل تعريفاتها من خلال القيود البيئية الفريدة والاحتياجات الاجتماعية في الأردن، مثل اعتماد الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، وإدماج اللاجئين.

التعريفات الأكاديمية

يعرّف باحثون أردنيون وإقليميون المؤسسات الخضراء باعتبارها منظمات هجينة تدمج بين الاستدامة البيئية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وهي تسعى إلى تحقيق «مهمة ثلاثية» تتمثل في: (1) التخفيف من الضغوط البيئية، (2) خلق فرص كسب العيش، و(3) ضمان الجدوى المالية. وتشير دراسات مثل جَرّار (2022)[32] إلى دورها في دفع الاقتصاد الأخضر الأردني من خلال الابتكارات في مجال الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والرياح)، والتقنيات الموفّرة للمياه، والزراعة المستدامة. وغالباً ما تُصنَّف المؤسسات الخضراء في فئتين: (أ) مؤسسات التكنولوجيا الخضراء، مثل الشركات الناشئة في مجال الطاقة الشمسية التي تطوّر حلولاً شمسية ميسورة الكلفة، و(ب) المؤسسات البيئية المجتمعية التي تعزّز السياحة البيئية وإعادة التشجير. وتتوافق هذه التعريفات مع المنظور العالمي لكنها تستند إلى التحديات البيئية الحادة التي يواجهها الأردن، بما في ذلك التصحّر وندرة الموارد.

المنظوران السياسي والعملي

لم تعتمد الحكومة الأردنية تعريفاً قانونياً رسمياً للمؤسسات الخضراء. غير أنّ الاستراتيجيات الوطنية مثل رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) والخطة الوطنية للنمو الأخضر 2021–2025 تؤطّرها بوصفها مؤسسات تدفع عجلة التنمية المستدامة من خلال الابتكارات في مجالات الطاقة والمياه والزراعة. ويعمل كل من وزارة البيئة ، وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة ، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على تعزيز ريادة الأعمال الخضراء، إلا أن تركيزها غالباً ما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام بدلاً من المؤسسات الخضراء الهجينة على وجه التحديد.

تصف المنظمات العملية، مثل مركز تطوير الأعمال (BDC) والفنار[34]، المؤسسات الخضراء بأنها «مشاريع قائمة على رسالة واضحة، تستثمر في الابتكار البيئي لتحقيق أثر بيئي وتعزيز صمود المجتمعات». فعلى سبيل المثال، تدعم برامج مركز تطوير الأعمال مبادرات مثل «إيكو-مينا» (EcoMENA[35]) التي تعمل على تطوير حلول تحويل النفايات إلى طاقة. ومع ذلك، فإن غياب الاعتراف القانوني يؤدي إلى تحديات مثل ارتفاع الضرائب، وتجزؤ الرقابة التنظيمية، وقلة الحوافز، وهي تحديات تعكس ما تواجهه المؤسسات الاجتماعية عموماً.

[32] https://www.moenv.gov.jo
[33] https://jreeef.memr.gov.jo/Default/EN
[34] https://www.alfanar.org
[35] https://www.ecomena.org/environmental-ngos-jordanian-perspective

السياق الثقافي والإقليمي

تتأثر المؤسسات الخضراء في الأردن بالتحديات الإقليمية مثل شح المياه، والتصحر، والاعتماد على استيراد الطاقة. تاريخياً، مارست المجتمعات الأردنية تقاليد المشاركة في الموارد والحفاظ على البيئة، انطلاقاً من قيم ثقافية قائمة على الحفظ والتضامن المجتمعي. وهذه القيم تتقاطع مع نماذج الأعمال الخضراء الحديثة، التي تطورت لمواجهة القضايا المعاصرة مثل أزمة اللاجئين. ومع ذلك، لا يزال الوعي الثقافي بمفهوم «الريادة الخضراء» محدوداً، كما أن غياب مصطلح عربي شائع الاستخدام للمؤسسات الخضراء يخلق فجوات في التواصل، وهي فجوات مشابهة لتلك التي لوحظت في حالة المؤسسات الاجتماعية. وتؤكد المبادرات الإقليمية، مثل تلك التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على ربط مشاريع الطاقة المتجددة بفرص توظيف الشباب واللاجئين.

التركيز على الشمولية

تعطي المؤسسات الخضراء في الأردن أولوية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب والنساء واللاجئين، من خلال ربط الحلول البيئية بخلق فرص عمل. فعلى سبيل المثال، تدعم الصناديق التعاونية الشمسية الممولة من صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF) تشغيل النساء في المناطق الريفية في تركيب الألواح الشمسية، في حين تستهدف شركات ناشئة مثل «إيكو كونسلت» المجتمعات الزراعية لتعزيز كفاءة استخدام المياه. وتشير بيانات جَرَّار (2022) إلى أن 57.89% من منظمات دعم ريادة الأعمال الاجتماعية في الأردن لديها برامج مخصصة لإدماج النساء، و73.68% تركّز على الشباب، بينما لا تتجاوز نسبة من يركزون على الأشخاص ذوي الإعاقة 40.35%، مما يبرز فجوة في الشمولية. وتواجه هذه المبادرات عوائق أمام التوسع، تشمل محدودية الوصول إلى التمويل المخصص، وضعف البنية التحتية في المناطق الريفية، وتجزؤ الأطر القانونية.[36]

إن غياب تعريف قانوني موحد للمؤسسات الخضراء في الأردن يعيق الاعتراف بها، وتمويلها، ودمجها في السياسات الوطنية للاستدامة. وتشمل التحديات محدودية الوصول إلى أدوات التمويل الأخضر، وانعدام كفاية البنية التحتية في المحافظات الريفية (مثل البلقاء التي تُعد الأقل حضوراً لمنظمات دعم ريادة الأعمال الاجتماعية)، وانخفاض مستوى الوعي العام بريادة الأعمال الخضراء. إن وضع تعريفات أوضح، تتماشى مع الأطر العالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، من شأنه أن يعزز فرص الحصول على التمويل والحوافز والدعم السياسي، ويقوي مساهمة المؤسسات الخضراء في الاقتصاد الأخضر والتنمية الشاملة في الأردن.

06 التعريفات الخاصة بمنظمات دعم ريادة الأعمال (ESO) في الأردن

توفّر منظمات دعم ريادة الأعمال، التي يُطلق عليها أحياناً منظمات دعم ريادة الأعمال الاجتماعية، الموارد والخدمات والبنية التحتية لدعم رواد الأعمال الاجتماعيين والمؤسسات الاجتماعية في الأردن. وتسلّط التعريفات العالمية لمنظمات الدعم الاجتماعي الضوء على دورها في تعزيز الشمولية، بما يتكيف مع احتياجات الأردن.

السمات والأدوار

يعرف جَرّار (2022[37]) منظمات دعم ريادة الأعمال على أنها كيانات تقدّم الدعم المالي والمساعدة الفنية وبناء القدرات لتعزيز الابتكار الاجتماعي وتمكين الاقتصاد. وتشمل منظمات الدعم الاجتماعي في الأردن الجهات الحكومية مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، والمنظمات غير الربحية (مثل روّاد التنمية، الفنار)، والمنظمات الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، واليونيسف. وتستهدف هذه المنظمات الشباب في (73.68% من برامجها)، واللاجئين (38.60%)، والأشخاص ذوي الإعاقة (40.35%)، رغم محدودية وصولهم.

[36] نامج الأمم المتحدة الإنمائي.
https://www.undp.org/jordan/press-releases/next-steps-social-entrepreneurship-policy-development-jordan
[37] جَرّار، أ. (2022). ريادة الأعمال في الأردن: النظام البيئي لمنظمات دعم ريادة الأعمال الاجتماعية . مجلة الابتكار وريادة الأعمال. متاح عبر Springer.

نطاق الخدمات

تقدّم منظمات دعم ريادة الأعمال عادةً التمويل الأولي، وبرامج بناء القدرات، والإرشاد، وفرص التشبيك للمؤسسات الاجتماعية. ويركّز بعضها على دعم المبادرات الريفية من خلال التمويل الأصغر، في حين تهدف أخرى إلى توسيع نطاق المشاريع التي تقودها النساء لتعزيز الاستقلال الاقتصادي. كما توجد برامج مخصصة للشباب واللاجئين. ومع ذلك، وكما أشارت الدراسات الحديثة، لا يزال تقديم الخدمات مجزّأ، حيث يفتقر جزء كبير من منظمات الدعم الاجتماعي إلى ميزات تتيح الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة مثل المرافق الملائمة لهم.

التركيز على الشمولية

غالباً ما تضع منظمات دعم ريادة الأعمال الشباب والنساء على صدارة سلم الأولوية من خلال برامج ريادة الأعمال وبناء القدرات الموجهة. ومع ذلك، يظل الدعم المقدم للاجئين محدوداً، حيث تعالج نسبة قليلة فقط من المبادرات احتياجاتهم الخاصة. كما غالباً ما تكون المجتمعات الريفية محرومة من الخدمات، إذ تتركز معظم خدمات منظمات الدعم الاجتماعي في المناطق الحضرية، مما يحد من إمكانية الوصول إليها بالنسبة للسكان في المناطق النائية.

التحديات

تواجه منظمات دعم ريادة الأعمال نقصاً في التمويل (46.25% منها تعتبره التحدي الرئيسي)، وغياب برامج تعليمية مخصصة (44.12%)، وقلة المعرفة بنماذج الأعمال الاجتماعية (32.23%)، وضعف شبكات التواصل (27.15%)

إن الاستخدام المتبادل لمصطلحي « دعم ريادة الأعمال » و« منظمات دعم ريادة الأعمال الاجتماعية » يخلق لبساً، كما أنه لا يوجد إطار معياري لتصنيف منظمات دعم ريادة الأعمال. كما أن التمييز بين منظمات دعم ريادة الأعمال التي تدعم المؤسسات الاجتماعية (SEs) مقابل تلك التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) غير واضح.

الفصل الثاني
السياق الأوسع للنظام البيئي الريادي في الأردن

يشمل النظام البيئي الريادي في الأردن البيئة المترابطة التي تعمل فيها كلٌّ من المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية التي تُشكّل تطورها وتفاعلاتها وتأثيرها. يؤثر هذا النظام البيئي على كيفية تعامل المؤسسات الاجتماعية مع التحديات الاجتماعية (مثل البطالة ودمج اللاجئين)، وكيفية تقديم منظمات دعم ريادة الأعمال للدعم (مثل التمويل والتدريب) لتعزيز ريادة الأعمال الشاملة، لا سيما للمجتمعات الريفية والشباب والنساء واللاجئين.

توضح الأقسام التالية العناصر الرئيسية لهذا النظام البيئي وأهميتها لكلٍّ من المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال.

البيئة الاجتماعية الاقتصادية

البطالة وارتفاع نسبة الشباب

مع بلوغ معدل البطالة 21.4% في الربع الثاني من 2023 وتجاوز بطالة الشباب 40%، تشكّل الفئة الشابة في الأردن (63% تحت 30 عاماً) قوة دافعة للطلب من المؤسسات الاجتماعية أن تخلق فرص العمل، وللطلب من منظمات دعم ريادة الأعمال أن توفر التدريب والتمويل.

السكان اللاجئون

يبلغ عدد اللاجئين السوريين منذ 2011 نحو 1.3 مليون، ما يضغط على الموارد مثل المياه والخدمات العامة. تعالج المؤسسات الاجتماعية (مثل برامج التدريب للتوظيف) سبل عيش اللاجئين، بدعم من منظمات دعم ريادة الأعمال مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف، رغم أن 38.60% فقط من منظمات الدعم تقدم برامج مخصصة للاجئين (جَرّار، 2022).

الفقر وعدم المساواة

يعيش 15.7% من الأردنيين تحت خط الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023). تستهدف المؤسسات الاجتماعية في قطاعات التعليم والصحة معالجة الفقر، بينما توفر منظمات دعم ريادة الأعمال مثل الفنار التمويل الأصغر لتوسيع هذه الجهود.

المجتمعات الريفية

تواجه المناطق الريفية، المعتمدة على الزراعة، محدودية الوصول إلى خدمات وبنية منظمات دعم ريادة الأعمال، مما يقيّد نمو المؤسسات الاجتماعية في مجال الزراعة المستدامة (مثل مشروع «القافلة الخضراء»). كما أن تركيز منظمات الدعم على المناطق الحضرية يحد من الشمولية لرواد الأعمال الريفيين.

البيئة السياسية والتنظيمية

الاستراتيجيات الوطنية

حددت الاستراتيجية الوطنية الأردنية لريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة (2016–2020) ضعف الثقافة الريادية، حيث احتل الأردن المرتبة 49 من بين 137 دولة في 2017. كما تروّج رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) ورؤية الأردن 2025 لريادة الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية والتمويلية، مما يعود بالنفع على كل من المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال.

الإطار القانوني للمؤسسات الاجتماعية

يفرض غياب وضع قانوني مخصص للمؤسسات الاجتماعية تسجيلها كمنظمات غير ربحية أو شركات ربحية، مما يخلق عقبات مثل الضرائب العالية والإجراءات المعقدة. تعمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بالشراكة مع برنامج الأمم

[38] بلان إنترناشونال. (بدون تاريخ). أحذية فرح الكاجوال (Farah's Casual Footwear): كيف يمكن للمشاريع الاجتماعية إحداث تغيير اجتماعي في الأردن. متوفر عبر بلان إنترناشونال

المتحدة الإنمائي ومنظمة بلان انترناشيونال ، على تطوير إطار قانوني، لكن التقدم بطيء (أخبار الأردن، 2021). مما يؤثر على عمليات المؤسسات الاجتماعية وقدرة منظمات دعم ريادة الأعمال على تقديم دعم مخصص.

مبادرات الدعم

تدعم كل من هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وصندوق ريادة الأعمال الأردني المؤسسات الاجتماعية في القطاعات الخضراء، بينما تقدّم منظمات دعم ريادة الأعمال، مثل مركز تطوير الأعمال حاضنات أعمال لها. ومع ذلك، تحد العقبات البيروقراطية من إمكانية الوصول إلى هذه الموارد، خاصة للمؤسسات الاجتماعية التي تركز على المناطق الريفية أو اللاجئين.

الأطراف والمبادرات الأساسية

الحكومة

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

تقود إصلاحات وسياسات ريادة الأعمال، بما في ذلك تقرير الأردن لمؤشر ريادة الأعمال العالمي، وإطار سياسة ريادة الأعمال الاجتماعية.

هيئة تنمية المشاريع الأردنية

قدّم المنح، والحاضنات، ودعم تطوير الصادرات للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاجتماعية .

وزارة التنمية الاجتماعية

تشرف على تسجيل المنظمات غير الحكومية والشراكات مثل MedTOWN، لدعم المؤسسات المجتمعية.

وزارة البيئة

تُنظّم المشاريع الخضراء من خلال تقييمات الأثر البيئي، وتُوائِم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025).

بنك تنمية المدن والقرى

أول مؤسسة في الشرق الأوسط معتمدة من صندوق المناخ الأخضر، تُموّل المشاريع المقاومة لتغير المناخ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحتملة.

صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الأردني

يُقدّم منحاً وتمويلاً مشتركاً ومساعدة فنية لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مما يفتح فرصاً للمؤسسات الخضراء.

غرفة صناعة الأردن

تربط بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء بسلاسل القيمة الصناعية، وفرص التصدير، وحوار السياسات.

المنظمات غير الربحية ومنظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs)

امباكت الأردن (IMPACT JORDAN)

تحالف يضم مجموعة من المؤسسات المعنية بتحقيق الأثر، اجتمعت بهدف تسليط الضوء على العمل القائم لإحداث تحول إيجابي في الأردن؛ والدعوة بشكل جماعي إلى تبنّي سياسات، ومخصصات، واستثمارات، ومنتجات أكثر وعيًا واستدامة وشمولًا؛ بالإضافة إلى تعزيز كمية ونوعية البيانات وعمليات قياس الأثر.

مؤسسة نهر الأردن (JRF)

تدير حاضنة الأعمال الخضراء، وتدعم المؤسسات الخضراء من خلال بناء القدرات والتوجيه والدعم المالي.

روّاد التنمية، والفنار، وبلان إنترناشونال

تقود مبادرات مثل «مبادرون»، لتمكين المرأة والشباب واللاجئين من خلال المؤسسات الاجتماعية.

إمباكت مينا وابتكار (Impact MENA & IBTECAR)

توفران التدريب على الاستعداد للاستثمار، والتشبيك، والابتكار.

مؤسسة ولي العهد (CPF)

تدعم ابتكار الشباب وريادة الأعمال، من خلال برامج في الابتكار الاجتماعي والأخضر.

المجلس الأردني للأبنية الخضراء (JGBC)

يعزز ممارسات البناء المستدامة ويقدم التوجيه الفني للمؤسسات الخضراء.

المنظمات غير الربحية ومنظمات دعم ريادة الأعمال (ESOs)

Oxfam/EU (MedUP!) & ENI CBC Med (MedTOWN)

مشروع تجريبي للإنتاج الاجتماعي البيئي مع البلديات ودعم حوار السياسات.

DIESIS (JOinUP!)

يعزز منظمات دعم الريادة من خلال التدريب وبناء القدرات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي بشأن سياسة المؤسسات الاجتماعية ويدعم مبادرات الوظائف الخضراء.

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

تقدم الدعم الفني للمؤسسات الخضراء، بما في ذلك GAIN (ريادة الأعمال الخضراء) والبرامج التي تركز على الاستدامة.

GGGI وCEWAS

مشغلان لبرنامج تسريع الأعمال الخضراء وبرامج احتضان تركز على المياه، مما يساعد المؤسسات الخضراء على قياس النتائج البيئية.

منظمة العمل الدولية (النمو الاقتصادي الأخضر الشامل) واليونيسيف

استهداف الشباب والتوظيف وإدماج اللاجئين في ريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء.

القطاع الخاص والتمويل:

البنوك التجارية:

البنك الأردني الكويتي: أصدر أول سندات خضراء في الأردن، مستهدفاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الخضراء في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية الصديقة للبيئة.

بنك الإسكان: يقدم قروضاً ضمن برنامج التمويل الأخضر للطاقة المتجددة والمباني الخضراء (حاصل على شهادات LEED - BREEAM).

البنك المركزي الأردني: ينفذ استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028)، لتحفيز البنوك على دعم المشاريع الخضراء.

صندوق الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة المبتكرة (ISSF):

يوفر حزم تمويل الأسهم والتمويل المختلط للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المشترون من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات

تدمج الشركات الكبرى حلول الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في سلاسل المشتريات، مما يوفر الوصول إلى السوق

المسارعات والحاضنات

توفر Oasis500 وiPARK الإرشاد وبناء المشاريع والوصول إلى الاستثمار.

التركيز القطاعي

تعمل المؤسسات الاجتماعية في قطاعات متنوعة، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، وإدماج اللاجئين. وتدعم منظمات دعم الريادة هذه الجهود من خلال الحضانة والتوجيه والتمويل الأصغر. ومع ذلك، غالباً ما تتركز خدماتها في المناطق الحضرية، مما يحد من إمكانية الوصول إليها وتأثيرها في المجتمعات الريفية.

التحديات

التمويل

تعتمد المؤسسات الاجتماعية على المنح أو المدخرات بسبب محدودية الوصول إلى القروض. وتواجه منظمات دعم الريادة نقصاً في التمويل، حيث ذكر 46.25% منها أن التمويل يمثل التحدي الأساسي (جَرّار، 2022).

الحواجز التنظيمية

تحد الضرائب العالية وتعقيد التراخيص من التحوّل الرسمي للمؤسسات الاجتماعية، مما يؤثر على المشاريع الريفية والموجهة للاجئين.

فجوات القدرات

تفتقر المؤسسات الاجتماعية ومنظمات الدعم الريادي إلى الخبرة في قياس الأثر والوصول إلى الأسواق، حيث تقدم 40% فقط من منظمات الدعم تدريباً متقدماً (جَرّار، 2022).

تجزؤ النظام البيئي

ضعف شبكات منظمات الدعم وقلة التنسيق يعيقان التوسع والشمولية.

الشمولية

لا تزال فئة اللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة محرومة، إذ تفتقر 59.65% من منظمات الدعم إلى مرافق مناسبة لذوي الإعاقة، وتقدم 38.60% فقط برامج مخصصة للاجئين. كما تواجه المجتمعات الريفية محدودية الوصول إلى خدمات منظمات الدعم الريادي.

الفرص

التوافق مع النمو الأخضر

تتماشى أولويات الأردن في الطاقة المتجددة (21% في 2021، مع هدف تحقيق 30% بحلول 2030) وإدارة المياه مع مهام المؤسسات الاجتماعية، ما يوفر فرصاً للمشاريع الريفية والموجهة نحو الشباب.

مشاركة الشباب والنساء

توفر الفئة الشابة ونمو ريادة الأعمال النسائية قاعدة مواهب كبيرة.

الدعم الدولي

يقدّم المانحون مثل الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل والخبرة.

النماذج الإقليمية

تقدّم منصات مثل منشآت في السعودية وFlat6Labs في مصر دروساً حول الدعم الشامل.

المواضيع والثغرات الأساسية

التعريفات المجزأة

يؤدي غياب تعريفات موحدة للمؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم الريادة إلى تعقيد تنسيق السياسات وأصحاب المصلحة، لا سيما فيما يتعلق بالشمولية.

قيود التمويل

تُعيق محدودية التمويل التجاري والاعتماد على المنح نمو المؤسسات الاجتماعية ومنظمات الدعم الريادي، كما أن النماذج العالمية مثل التمويل الجماعي لم تُستغل بعد.

غموض تنظيمي

يؤثر غياب إطار قانوني للمؤسسات الاجتماعية على الفئات الريفية والمهمشة.

فجوات الشمولية

لا تزال الفئات اللاجئة، وذوي الإعاقة، والمجتمعات الريفية محرومة من خدمات منظمات الدعم الاجتماعي.

قياس الأثر

يعرقل غياب مقاييس معيارية من مساهمة المؤسسات الاجتماعية في أهداف التنمية المستدامة.

تنسيق النظام البيئي

يحد ضعف الشبكات المجزأة وغياب هيئة مركزية من التوسع والقدرة على تنسيق الجهود.

الفجوة الريفية-الحضرية

يقيّد تركيز خدمات منظمات الدعم الريادي على المناطق الحضرية من نمو المؤسسات الاجتماعية في الريف.

الآثار المترتبة على إجراء المزيد من البحوث

هناك حاجة إلى إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة لتحسين التعريفات، ومعالجة تحديات التمويل والتنظيم، وتعزيز التنسيق لتحقيق الشمولية. ويمكن للمقارنة المعيارية مع النماذج العالمية (مثل مركز التأثير) والنماذج الإقليمية (مثل منشآت وFlat6Labs) أن تُثري الاستراتيجيات. وينبغي أن تُركز الأبحاث المستقبلية على ما يلي:

- وضع تعريفات خاصة بالسياق من خلال الحوار التشاركي.
- رسم خريطة تحليلية للنظام البيئي لتحديد المؤسسات الداعمة للريادة وفجوات الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية.
- استكشاف التمويل المبتكر (مثل: الأعمال الخيرية، والتمويل الجماعي).
- تقييم أثر المؤسسات الاجتماعية على أهداف التنمية المستدامة للشباب والنساء واللاجئين.
- معالجة التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية لتحقيق الشمولية.

الفصل الثالث
المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة نهجاً متعدد المراحل ومختلط الأساليب، يجمع بين البحث المكتبي، ومشاورات أصحاب المصلحة، وتحليل دراسات الحالة المقارنة، لضمان صلتها بالواقع المحلي، وقابلية مُقارنتها على نطاق إقليمي، وتقديم أدلة قوية لتوصيات السياسات. صُممت المنهجية لمواءمة الرؤى العالمية والإقليمية حول المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الفريد للأردن. وتخللت العملية الخطوات التالية:

البحث المكتبي وتطوير الإطار المفاهيمي

بدأ تطوير هذه الورقة ببحث مكتبي شامل، شمل الأدبيات الأكاديمية، ووثائق السياسات، والتقارير الدولية حول المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء. وشملت المصادر أطراً عالمية (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأوروبي)، وتحليلات إقليمية (مثل دراسات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي ركزت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ومنشورات خاصة بالأردن، مثل سياسة ريادة الأعمال الاجتماعية الصادرة عن وزارة البيئة، وتوصيات خارطة طريق للمؤسسات الاجتماعية، والتقرير العالمي لريادة الأعمال، وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، وغيرها. كما تضمنت هذه المرحلة مراجعة الكتب والدراسات القطاعية والأدبيات غير الرسمية لاستخلاص وجهات نظر متنوعة.

تم تلخيص النتائج الرئيسية في ورقة مفاهيمية حددت الإطار المفاهيمي للدراسة، وحددت أسئلة بحثية مثل «كيف توازن المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء في الأردن بين الأهداف البيئية والاجتماعية؟»، ووضعت أبعاداً تحليلية، بما في ذلك الشمولية والابتكار ومواءمة السياسات. واستُخدمت منهجية مراجعة نطاقية لضمان التحديد المنهجي للمواضيع والأدلة ذات الصلة.

مُشاورات أصحاب المصلحة

لتضمين الرؤى العالمية والإقليمية في السياق الأردني، أُجريت عملية تشاور تشاركية بمشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وتضمنت العملية فعالية إقليمية واحدة، وثلاث جولات تعريفية، وثلاث جلسات مائدة مستديرة على مدى شهرين، شارك فيها أكثر من 80 مشاركاً، من بينهم ممثلون عن وزارة البيئة، والمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، ومنظمات دعم ريادة الأعمال، والمؤسسات الاجتماعية والخضراء، ووكالات التنمية الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وجهات فاعلة من القطاع الخاص، وأكاديميون أردنيون.

وقد أثبتت هذه الجلسات، التي نُظمت من خلال ورش عمل ومقابلات شبه منظمة، صحة نتائج البحوث المكتبية، ورصدت التحديات العملية (مثل عوائق التمويل)، وحددت الفرص (مثل ابتكارات الطاقة المتجددة). وطُبق تحليل موضوعي على مدخلات أصحاب المصلحة لضمان الدقة والاتساق.

تحليل دراسة الحالة

بناءً على البحث المكتبي ومشاورات أصحاب المصلحة، طورت الدراسة دراسات حالة مقارنة لفحص ممارسات ريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اختيرت ثلاث دول: تونس والمملكة العربية السعودية ومصر، بناءً على تنوع أطرها المؤسسية وأنظمة إصدارها للشهادات وأنظمة الابتكار فيها. في تونس ومصر والمملكة العربية السعودية، ركز التحليل على الاستراتيجيات الوطنية والقوانين ذات الصلة والتكليفات المؤسسية ودور هيئات إصدار الشهادات في دعم المؤسسات المستدامة والاجتماعية. حُللت دراسات الحالة باستخدام إطار نوعي مُقتبس من دراسة يين (Yin2018)، مع التركيز على النماذج التشغيلية والأثر البيئي والاجتماعي والدعم المؤسسي وقابلية التوسع. سمح هذا النهج المقارن بتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والآليات التمكينية التي يمكن نقلها لتطوير منظومة المؤسسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الأردن.

التوصيات والاستراتيجية

دمجت العملية البحوث المكتبية، ومشاورات أصحاب المصلحة، واستخدمت دراسات الحالة منهجية التثليث لضمان نتائج قوية وموثوقة. جرى الدمج بشكل منهجي بين البيانات الكمية المستقاة من تقارير ريادة الأعمال، والرؤى النوعية المستخلصة من مناقشات أصحاب المصلحة ودراسات الحالة. كما طُبِّق التحليل الموضوعي على البيانات النوعية لتحديد الأنماط والموضوعات الرئيسة ذات الصلة بالسياق الاجتماعي-الاقتصادي والبيئي في الأردن. وقد وفّر هذا التركيب متعدد المناهج أساساً شاملاً لتطوير توصيات قائمة على الأدلة، وصُمم وفقاً لتحديات الأردن وتلائم مع الأطر العالمية. وأرشد الإطار الناتج الاستراتيجية الوطنية المقترحة لتعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء.

1.1 التوصيات الموحدة لأصحاب المصلحة

يعرض هذا القسم نتائج مشاورة أصحاب المصلحة، التي أجراها المستشارون، لتعزيز الأطر السياسية والقانونية الداعمة للنظام البيئي لريادة الأعمال في الأردن، مع التركيز على المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال.

وقد شارك في المشاورات ممثلون عن أكثر من 30 مؤسسة عامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ورواد أعمال، من خلال اجتماعات منظمة، ومجموعات تركيز، وجلسات تفاعلية. وكان الهدف تحديد العوائق السياسية والتنظيمية التي تعيق المؤسسات الاجتماعية ومنظمات دعم ريادة الأعمال، والعمل معاً على إيجاد حلول عملية لتعزيز بيئة مُمكنة لريادة الأعمال الشاملة.

كشفت المشاورات عن تداخل الأولويات، بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر بين مختلف المواقع ومجموعات أصحاب المصلحة. ويمكن تقسيم التوصيات مجتمعةً إلى ثماني مجالات أساسية، من شأنها، في حال معالجتها، أن تُنشئ إطاراً سياسياً وقانونياً مُمَكِّناً للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في الأردن.

01 وضع تعريف وطني للمؤسسات الاجتماعية

الوضوح والاعتراف

أكد أصحاب المصلحة أنه بدون تعريف عملي، تبقى المؤسسات الاجتماعية في منطقة قانونية رمادية، وغالباً ما تُسجّل بموجب قوانين تسجيل المؤسسات غير الربحية أو التعاونية أو التجارية التي لا تعكس طبيعتها الهجينة.

تحقيق التوازن بين المرونة والدقة

بينما أيد بعض المشاركين تعريفاً قانونياً صارماً لتجنب الالتباس، حذر آخرون من الأطر الجامدة التي قد تُعيق الابتكار. وأُوصي باتباع نهج وسطي، بدءاً بتعريف واسع وشامل في السياسات، يُحسّن بمرور الوقت.

دمج المؤسسات الخضراء

يُعقّد غياب تعريفٍ المؤسسات الخضراء من عملية إدراجها. شدد المشاركون على ضرورة الاعتراف الصريح بالمؤسسات البيئية كجزءٍ من منظومة الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة المعايير الخاصة بكل قطاع.

إدماج وجهات نظر الشباب

أكد بعض المشاركين على ضرورة مراعاة المؤسسات التي يقودها الشباب بشكلٍ صريح في عمليات التعريف والاعتراف لدعم ريادة الأعمال بين الشباب.

02 إدخال نظام طوعي للتصنيف ومنح الشهادات

الاعتراف المؤقت

كخطوة عملية أولى، اعتُبرت آلية التصنيف الطوعية أكثر قابلية للتحقق من التشريع الفوري. حيث ستُمكّن المؤسسات الاجتماعية الرائدة من اكتساب حضور ومصداقية، مع بناء زخم للأطر القانونية في نهاية المطاف.

عملية التحقق

تضمّن النموذج المقترح تقييماً ذاتياً مع وثائق داعمة، ويتم التحقق منه من قِبل لجنة متعددة الأطراف مؤلفة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

تصنيفات محددة المدة

يجب أن تكون الشهادات قابلة للتجديد (كل سنة إلى سنتين)، مما يضمن بقاء المؤسسات مُسائلة ومواكبة للمعايير المتطورة.

نهج من مراحل

البدء طوعياً لتشجيع التبني، ثم النظر في جعل التصنيفات إلزامية بعد إرساء الأنظمة وبناء الثقة.

تطبيق إقليمي/محلي

يجب أن تكون أنظمة التصنيفات قابلة للتكيف ليتم تطبيقها إقليمياً، وخاصة في مناطق مثل الزرقاء وجرش، لضمان الشمولية خارج عمّان.

03 تعيين كيان رئيسي للتنسيق

مشكلة التشتت

حالياً تتوزع مسؤولية المؤسسات الاجتماعية على عدة وزارات وهيئات، مما يسبب ارتباكاً وضعفاً في الكفاءة.

المقترحات المطروحة

شملت وزارة الاستثمار، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة الصناعة والتجارة، أو حتى إنشاء هيئة مستقلة جديدة.

التنسيق المرحلي

رأى العديد من المشاركين أن نموذج اللجنة المشتركة قد يكون مناسباً في البداية، مع إمكانية تطوره لاحقاً إلى جهة قيادية واضحة. واعتُبر أن المصداقية والشفافية والبعد عن المحاباة أمور أساسية.

التنسيق متعدد الوزارات

شدد المشاركون على ضرورة وجود آليات تربط بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة بشكل فعّال لتجنب التكرار وضمان تنفيذ السياسات بشكل منسق.

04 تحفيز المؤسسات المعترف بها

منافع مربوطة بالسياسة

حتى ينجح نظام التصنيف، ينبغي أن ترى المؤسسات قيمة ملموسة. وتتضمن الحوافز الموصَى بها:

- **إعفاءات وتخفيضات ضريبية.**
- **تسهيلات جمركية للسلع أو المعدات المستوردة.**
- **معاملة تفضيلية في المشتريات الحكومية (نقاط إضافية في العطاءات).**
- **دعم التسويق وبناء العلامة التجارية على المستويين الوطني والدولي.**
- **تسهيل الوصول إلى أدوات التمويل والاستثمار الميسرة.**

مواءمة المانحين

يمكن تشجيع المانحين والمستثمرين الدوليين على اعتماد نظام التصنيف الوطني كمعيار تأهيلي للحصول على التمويل.

حوافز موجهة للشباب

اقترح العديد من المشاركين تقديم منح دراسية، وبرامج إرشاد، وتمويل أولي مخصص للمؤسسات الاجتماعية والمشاريع الخضراء التي يقودها الشباب.

05 بناء الوعي والقدرات

فجوة التعليم

تفتقر العديد من المؤسسات، وخاصة الصغيرة أو الريفية، للوعي بالقوانين ذات الصلة، والممارسات البيئية، وأدوات قياس الأثر.

أولويات بناء القدرات

- **التدريب على الحوكمة والامتثال والاستدامة.**
- **إرشادات حول قياس الأثر الاجتماعي والبيئي والإبلاغ عنه.**
- **دعم عملي للرقمنة، وخاصةً للشركات في المناطق المحرومة.**

التثقيف بالنظام البيئي

التوصية بشن حملات توعية موازية تستهدف صناع السياسات والجمهور لزيادة المعرفة بالمؤسسات الاجتماعية ودورها المجتمعي.

06 تعزيز النظام البيئي المؤسسي والقانوني

الرؤية طويلة المدى

بينما يمكن للتصنيف أن يشكّل جسراً، إلا أن الهدف النهائي يجب أن يكون إدماج المؤسسات الاجتماعية في **إطار قانوني وسياساتي رسمي.**

المسارات التشريعية

تشمل الخيارات سنّ قانون جديد للمؤسسات الاجتماعية، أو تكييف القوانين القائمة للشركات والتعاونيات، أو دمج المؤسسات الاجتماعية ضمن أطر أوسع للاستثمار أو التحديث الاقتصادي.

الضوابط

يجب أن يتضمن أي إطار تشريعي آليات تمنع الترويج البيئي المضلل (Greenwashing) أو المحاباة أو الرمزية الشكلية (اتخاذ إجراء سلبي وسطحي يتظاهر بشمولية المؤسسة)، وذلك من خلال اعتماد معايير شفافة وحوكمة شاملة.

07 تعزيز التعاون والحد من الازدواجية

التحدي

غالباً ما يؤدي التداخل بين المنظمات غير الحكومية والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية والشركات الخضراء إلى التنافس على موارد المانحين المحدودة.

التوصية

تشجيع **التعاونيات والشراكات ونماذج التحالفات** لتعزيز التكامل بدلاً من التكرار.

منصات متعددة الأطراف

إنشاء منتديات مشتركة تجمع بين منظمات دعم الريادة والمؤسسات والهيئات الحكومية لمشاركة البيانات ومواءمة الأولويات وتنسيق التدخلات.

08 ضمان المرونة والمساواة والشمول الإقليمي

المرونة

ينبغي أن تكون الأطر القانونية والسياسية مرنة، تسمح للمؤسسات بالتطور والتجريب بدلاً من حصرها في فئات جامدة.

العدالة

يجب أن تتجنب الأنظمة التحيز الحضري - ينبغي أن يصل الدعم إلى المؤسسات في المناطق الريفية والمحرومة، بما في ذلك من خلال الوصول الرقمي.

الصوت الإقليمي

أكدت الحوارات الإقليمية والعابرة للحدود (مثل الحوار مع لبنان والمملكة العربية السعودية) على أهمية مواءمة النظام البيئي الأردني مع الاتجاهات العالمية والإقليمية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار.

باختصار، أوصت الجلسات السبع مجتمعةً بإتباع مسار إصلاح تدريجي: البدء بالاعتراف الواضح (من خلال التعريف والتصنيف)، وتحفيز الشركات بفوائد ملموسة، وبناء القدرات والتوعية، والانتقال تدريجياً نحو إطار قانوني ومؤسسي متماسك تقوده هيئة تنسيقية موثوقة. والأهم من ذلك، أكد المشاركون على أن المؤسسات الاجتماعية والخضراء مترابطة، وتتطلب منظومة متكاملة تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية مع ضمان الشفافية والشمولية والابتكار.

1.2 المؤسسات الاجتماعية والخضراء في السعودية وتونس ومصر

يستند هذا القسم إلى وثيقة تحتوي على دراسة الحالة، مع التركيز على الأنظمة البيئية (الفاعلون الرئيسيون، آليات الدعم، والبنية العامة)، والأطر القانونية والسياساتية للمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء. كما يُسلّط الضوء على حالتها حتى أغسطس 2025، يليها مقارنات بين الدول حول أوجه التشابه، ونقاط القوة أو النجاحات، والتحديات.

01 المملكة العربية السعودية

نظرة عامة على النظام البيئي

يعد النظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في المملكة العربية السعودية ديناميكياً وموجهاً برؤية 2030، يُعزز شبكة تعاونية من الجهات الحكومية (مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومنشآت، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والمؤسسات المالية (مثل بنك الراجحي، وصندوق التنمية الصناعي السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة)، والمانحين الدوليين (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق المناخ الأخضر)، والمؤسسات الأكاديمية (مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وشركاء القطاع الخاص (مثل أرامكو السعودية، سابك، الشركة السعودية للاتصالات.

توفر برامج مثل برنامج اعتماد ريادة الأعمال الاجتماعية في منشآت والمبادرة السعودية الخضراء التمويل والإرشاد والوصول إلى الأسواق، بينما تستفيد منظمات مثل أروقة من نماذج الوقف الإسلامي للتمويل المستدام. وتعزز مراكز الابتكار (مثل

أبحاث الاستدامة في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية) ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل مشاريع الشمول الرقمي لدى الشركة السعودية للاتصالات من الأثر الإيجابي، وذلك على الرغم من أن النظام البيئي يركّز أساساً على المشاريع الخضرية وواسعة النطاق مثل نيوم ومشروع الرياض الأخضر. ففي عام 2024، قدِّر عدد المؤسسات الاجتماعية والخضراء في المملكة العربية السعودية بعدة مئات إلى بعض الآلاف، مُشكّلةً شريحةً صغيرةً لكنها متنامية من بين 1.3 مليون شركة صغيرة ومتوسطة، تساهم في تطوير حلول لمشكلات البطالة والتعليم والتحديات المناخية.

الأطر القانونية والسياساتية

لا يوجد قانون مخصص للمؤسسات الاجتماعية أو الخضراء .تسجّل المؤسسات الاجتماعية كمنظمات غير ربحية أو تعاونيات بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات (2015)، بينما تلتزم المؤسسات الخضراء بالقانون البيئي (2001) وتتوافق مع برنامج التحول الوطني في رؤية 2030 والمبادرة السعودية الخضراء (2021). وتقدم المبادرة السعودية الخضراء منحاً ودعماً للمشاريع الخضراء مثل مشاريع الطاقة المتجددة وزراعة الأشجار. ويتم الاعتراف بالمؤسسات بشكل غير رسمي، عبر اعتماد منشآت للمؤسسات الاجتماعية أو تقييم الامتثال من وزارة البيئة والمياه والزراعة للمؤسسات الخضراء. ولا يوجد شهادة وطنية بل إمكانية وصول إلى التصنيفات الدولية مثل (B Corp للمؤسسات الاجتماعية و ISO 14001 / LEED للمؤسسات الخضراء).

تختلف عمليات التسجيل، التي تتم عادةً عبر بوابات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أو وزارة البيئة والمياه والزراعة، من حيث المدة، بينما تستغرق عمليات الحصول على الشهادات مثل ISO 14001 من 3 إلى 6 أشهر. وتشمل الفوائد الوصول إلى التمويل (مثل برنامج جدارة والسندات الخضراء)، والتأهل لعقود المشتريات العامة، والإعفاءات الضريبية (خاصة للمؤسسات الخضراء). ويوفر نموذج المملكة العربية السعودية، بسياساته وحوافزه المستندة إلى الرؤية، دروساً للأردن لتعزيز نظام المؤسسات الاجتماعية والخضراء لمواجهة تحديات مثل بطالة الشباب، وشح المياه، ودمج اللاجئين من خلال إصلاحات قانونية مستهدفة وآليات تمويلية.

02 تونس

نظرة عامة على النظام البيئي

يتميز النظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في تونس بدرجة متوسطة من التعاون، لكنه يظل هشّاً، خاصة في المناطق الريفية. ووفق تقديرات عام 2024، ضمّ هذا النظام نحو 1,200 مؤسسة اجتماعية و300 مؤسسة خضراء، تعمل على مواجهة تحديات البطالة المرتفعة (15.3% إجمالاً، و36.8% بين الشباب)، والتفاوتات بين الأقاليم (30% فقر في المناطق الداخلية مقابل 10% في المناطق الساحلية)، والتدهور البيئي (زيادة بنسبة 20% في التصحر). وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسة: الهيئات الحكومية (وزارة التشغيل، الوكالة الوطنية للنهوض بالصناعة والتجديد، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، وزارة البيئة)، والمنظمات غير الحكومية وحاضنات الأعمال (Lab'ess، Impact Partner، Flat6Labs)، والجهات المانحة الدولية (الاتحاد الأوروبي MedUP!، منظمة العمل الدولية JEUN'ESS، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي H2Vert.TUN، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إلى جانب الشبكة التونسية للاقتصاد الاجتماعي .

تُقدّم برامج مثل صندوق الابتكار الاجتماعي (بمبلغ 10 ملايين دينار تونسي سنوياً) ومبادرة ريادة الأعمال الخضراء (بمبلغ 20 مليون دينار تونسي عام 2024) منحاً وتدريباً وأنشطة مناصرة، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء (مثل مشروع فورمات (FORMAT) التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي) والقطاعات الخضراء (السياحة البيئية، والطاقة المتجددة). يُحدّ التحيز الحضري (70% من التمويل في تونس/صفاقس)، والتأخيرات البيروقراطية، وعدم وجود سجل مركزي، من الوصول إلى المناطق الريفية، حيث تُواجه ريادة الأعمال الخضراء هشاشةً متزايدةً بسبب العوائق التنظيمية والتكنولوجية.

الأطر القانونية والسياساتية

تشمل الخيارات سنّ قانون جديد للمؤسسات الاجتماعية، أو تكييف القوانين القائمة للشركات والتعاونيات، أو دمج المؤسسات الاجتماعية ضمن أطر أوسع للاستثمار أو التحديث الاقتصادي.

الضوابط

يُعرّف قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (رقم 2020-30، 2020) المؤسسات الاجتماعية، التي تتطلب إعادة استثمار 50% من أرباحها، ويُقدّم إعفاءات ضريبية لها في المقابل (مثل إعفاء ضريبي على الشركات لمدة 5 سنوات)، وإمكانية الوصول إلى المشتريات الحكومية، ومنحاً لمواجهة التحديات الاجتماعية كالبطالة والتفاوتات بين الأقاليم. وتتماشى المؤسسات الخضراء مع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر 2030، التي تستهدف تحقيق 35% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مع دعم (يصل إلى 30% للطاقة الشمسية/الرياح) وقروض بفوائد منخفضة عبر البنك التونسي للتضامن لمكافحة التدهور البيئي.

يُمنح الاعتراف لكل حالة على حدة من خلال برامج المانحين (مثل JEUN'ESS وMedUP!) أو تصاريح الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE)، مع برنامج تجريبي لوضع التصنيفات بقيادة صندوق الابتكار الاجتماعي مُخطط له في عام 2026 لإضفاء الطابع الرسمي على شهادات كلٍّ من المؤسسات الاجتماعية والخضراء. ويُبسّط نظام الشباك الواحد (2023) عملية التسجيل إلى شهرين في المناطق الحضرية (تونس/صفاقس)، بينما تستغرق المؤسسات الاجتماعية من 3 إلى 6 أشهر، والمؤسسات الخضراء من 4 إلى 6 أشهر بسبب لوائح الوكالة الوطنية لحماية البيئة. وتشمل المزايا قروضاً من البنك التونسي للتضامن، ومنحاً للمشاريع الخضراء، والوصول إلى الأسواق، مع أن الشركات الريفية تواجه صعوبة في الوصول إليها بسبب التحيز نحو المناطق الحضرية والتعقيدات التنظيمية.

03 مصر

نظرة عامة على النظام البيئي

يتميز النظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في مصر بالقوة والمرونة، رغم ما يواجهه من فجوات في المناطق الريفية. ويدعم هذا النظام أكثر من 50,000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر (15% منها تركز على الأنشطة الخضراء عام 2024) لمعالجة تحديات البطالة (7.3%)، والفقر (29.7%)، والقضايا البيئية (التحول نحو 50% من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030). وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية: الهيئات الحكومية (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر MSMEDA، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة البيئة)، والمنظمات غير الحكومية وحاضنات الأعمال (نهضة المحروسة، ENID/EI، Flat6Labs)، والجهات المانحة الدولية (الاتحاد الأوروبي /IGGE، البنك الدولي Egypt Green، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأوروبي للاستثمار)، إلى جانب الشبكات (تنمية، Egypt-ICF).

وتسهم برامج مثل «صندوق الصناديق» التابع لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (12 مليار جنيه مصري عام 2025)، والمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بواقع 162 مشروعاً سنوياً، وبرنامج «تكافل وكرامة» (5 ملايين أسرة) في توفير التمويل والتدريب والوصول إلى الأسواق، وتستهدف 70% من مشروعات جهاز تنمية المشروعات الشباب والنساء. ومع ذلك، يحدّ التركز الحضري والفجوات في التنسيق من وصول هذه الجهود إلى المناطق الريفية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الخضراء التي تواجه عقبات تقنية وتشريعية.

الأطر القانونية والسياساتية

لا يوجد قانون مخصص للمؤسسات الاجتماعية أو الخضراء في مصر؛ إذ تُسجَّل المؤسسات الاجتماعية إما كمنظمات غير ربحية بموجب قانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019 (خلال 60 يوماً)، أو كمشروعات صغيرة ومتوسطة وفقاً لقانون رقم 152 لسنة 2020 (خلال 30 يوماً). أما المؤسسات الخضراء فتخضع لقانون حماية البيئة رقم 4 لسنة 1994، وقانون إدارة النفايات رقم 202 لسنة 2020، وقانون الحوافز للهيدروجين الأخضر (2024)، مع إلزامية إجراء تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي (خلال 45 يوماً). وتوفر رؤية مصر 2030 (المحدثة في 2022)، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، وإطار التمويل السيادي المستدام (بما في ذلك سندات خضراء بقيمة 1.5 مليار دولار) حوافز ضريبية (0.4% للإيرادات الأقل من 500,000 جنيه مصري)، وحصصاً مخصصة للمشتريات الحكومية (40% للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ومنحاً لمعالجة الفقر والبطالة والانبعاثات. ويجري الاعتراف بالمؤسسات بشكل غير رسمي عبر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، والمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية (NISGP)، أو الجهات المانحة، في حين تتطلب المؤسسات الخضراء عمليات تحقق قائمة على الأداء المتجدد (مثل تتبع الانبعاثات). كما أُطلق في عام 2025 منصة رقمية لتبسيط التسجيل، إلا أن ضعف الوصول في المناطق الريفية وتعقيد الإجراءات التنظيمية ما يزالان يمثلان تحدياً.

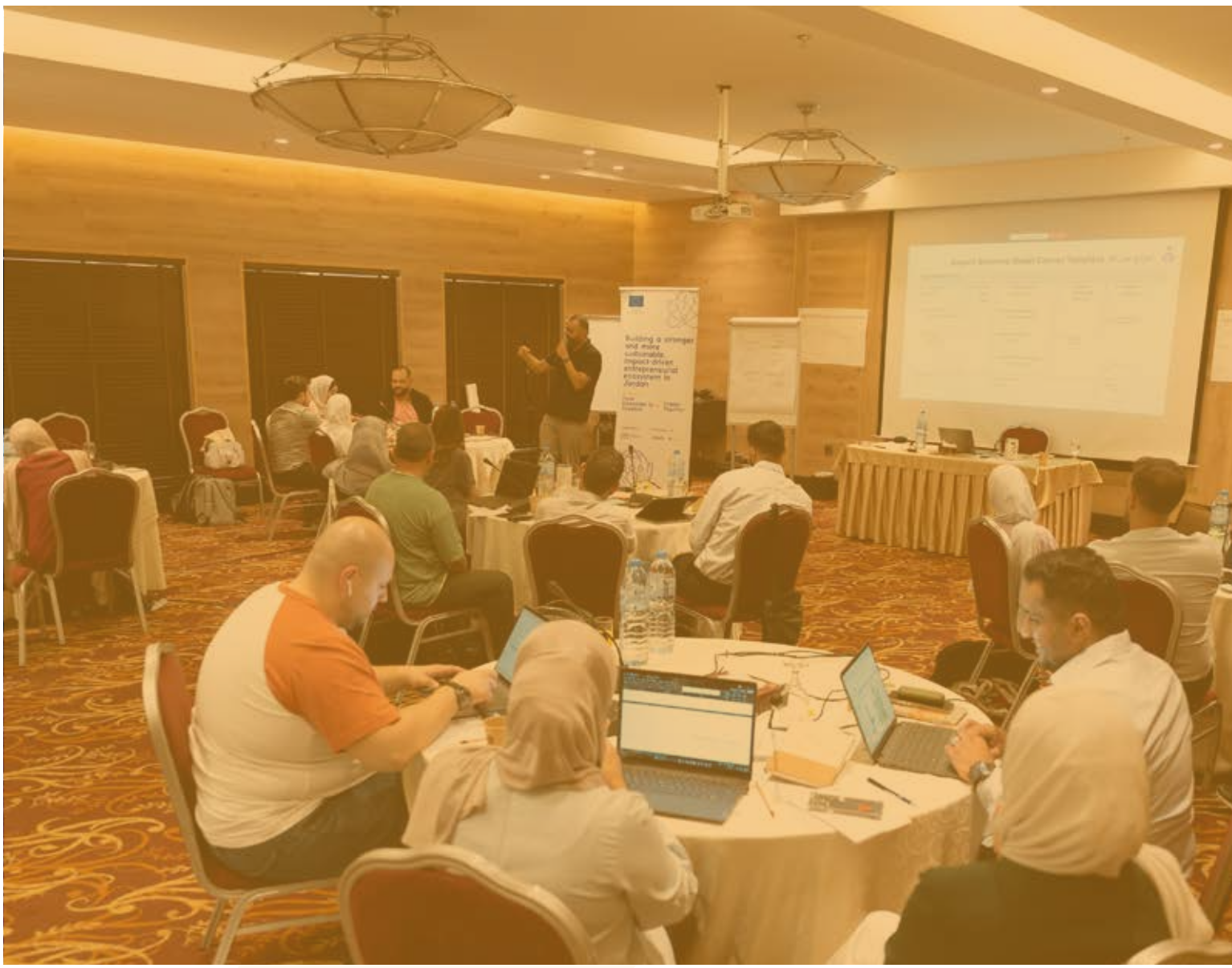

جدول مقارن: النظم البيئية للمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء في المملكة العربية السعودية وتونس ومصر

يُلخص الجدول أدناه النظم البيئية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في البلدان الثلاثة، مُرتبةً عبر المجالات الرئيسية الثمانية التي حددها هذا التحليل. وتُستمد المعلومات من الفروقات بين المؤسسات الاجتماعية والخضراء.

المجال	السعودية العربية	تونس	مصر
01 تعريف SEs و GEs	**المؤسسات الاجتماعية:** تُعطي الأولوية للأثر الاجتماعي (مثل الفقر، التعليم، الرعاية الصحية) مع إعادة استثمار الأرباح؛ لا يوجد تعريف رسمي لها، ويُنظر إليها كمنظمات غير ربحية أو تعاونيات. **المؤسسات الخضراء:** فئة فرعية تركز على الاستدامة (مثل الطاقة المتجددة، النفايات)؛ تتماشى مع مبادرة السعودية الخضراء لكن بشكل غير رسمي.	**المؤسسات الاجتماعية:** يفرض إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجود مهمة اجتماعية واضحة لها، وحوكمة ديمقراطية، وإعادة استثمار ما لا يقل عن 50% من أرباحها (في التعليم، التنمية الريفية). **المؤسسات الخضراء:** تدمج البُعد البيئي في أنشطتها (مثل السياحة البيئية، الطاقة المتجددة)؛ وهي متماشية مع استراتيجية الاقتصاد الأخضر، لكن دون وجود تعريف مستقل لها.	**المؤسسات الاجتماعية:** تحقق إيرادات مع الالتزام بمهمة اجتماعية (مثل توظيف الشباب، تنمية المجتمع)؛ ويُستمد التعريف العملي لها من الممارسات/المانحين. **المؤسسات الخضراء:** تضيف الالتزام البيئي إلى أهدافها (مثل إعادة التدوير، الطاقة المتجددة)؛ ويتم تحديد وضعها كـ "خضراء" وفق معايير الجهات المانحة أو وزارة البيئة.
02 الإطار القانوني والسياسي	**المؤسسات الاجتماعية:** : تسجَّل كمنظمات غير ربحية وفق قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (2015)؛ وتدعمها رؤية 2030 / برنامج التحول الوطني من خلال الإرشادات. **المؤسسات الخضراء:** تخضع لقانون حماية البيئة (2001)؛ وتوفر مبادرة السعودية الخضراء وبرنامج التحول الوطني دعماً مالياً للمشروعات في مجالات الطاقة النظيفة والاقتصاد الدائري. ولا يوجد قانون مخصص للمؤسسات الاجتماعية أو الخضراء.	**المؤسسات الاجتماعية:** ينص قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2020–2030) على إعفاءات ضريبية وحصصاً في المشتريات الحكومية؛ ويخصص صندوق الابتكار الاجتماعي (2022) مبلغ 10 ملايين دينار تونسي سنوياً. **المؤسسات الخضراء:** تتبع استراتيجية الاقتصاد الأخضر 2030 (المحدثة 2023) مع دعم مالي يصل إلى 30% لمشروعات الطاقة المتجددة؛ كما توفر مبادرة ريادة الأعمال الخضراء (2024) تمويلاً بقيمة 20 مليون دينار تونسي.	**المؤسسات الاجتماعية:** تُسجَّل وفق قانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019 أو قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 152 لسنة 2020؛ وتدعمها رؤية مصر 2030 من خلال السياسات العامة. **المؤسسات الخضراء:** تخضع لقانون حماية البيئة رقم 4 لسنة 1994 وقانون إدارة النفايات رقم 202 لسنة 2020؛ كما يوفر قانون حوافز الهيدروجين الأخضر (2024) وإطار التمويل السيادي المستدام (2022) تمويلاً يزيد عن 1.5 مليار دولار عبر السندات الخضراء. ولا يوجد قانون مخصص لها.
03 آليات تحديدها	**المؤسسات الاجتماعية:** غير رسمية، ويُنظر إليها حالة بحالة من خلال اعتماد منشآت (حسب الأثر الاجتماعي والاستدامة المالية). **المؤسسات الخضراء:** تخضع لمعايير الامتثال لوزارة البيئة والمياه والزراعة، والموائمة مع المعايير البيئية لمبادرة السعودية الخضراء. **الفوائد:** تمويل (مثل برنامج جدارة) والوصول إلى المشتريات الحكومية.	**المؤسسات الاجتماعية:** يُنظر إليها حالة بحالة من خلال برامج الجهات المانحة (مثل JEUN'ESS، صندوق الابتكار الاجتماعي) مع تقييم المهمة الاجتماعية وحوكمة المؤسسة. **المؤسسات الخضراء:** تخضع للمبادرات الخضراء (مثل MedUP!) أو تصاريح الوكالة الوطنية لحماية البيئة لمتابعة النتائج البيئية. **الفوائد:** منح مالية وتدريب.	**المؤسسات الاجتماعية:** تعتمد على التصريح الذاتي أو تقييم طرف ثالث (مثل جهاز تنمية المشروعات أو الجهات المانحة) استناداً إلى المهمة والأثر الاجتماعي. **المؤسسات الخضراء:** تعتمد على معايير الجهات المانحة (مثل خفض الانبعاثات) أو التوافق مع وزارة البيئة . **الفوائد:** دخول البرامج، وتأهُل للحصول على التمويل.
04 عمليات التسجيل	**المؤسسات الاجتماعية:** تُسجَّل كمنظمات غير ربحية أو تعاونية عبر بوابة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خلال 3–6 أشهر؛ ويضيف اعتماد منشآت مستوى من الاعتراف. **المؤسسات الخضراء:** تتبع نفس المسار، بالإضافة إلى التوافق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والحصول على التصاريح البيئية. تم تبسيط الإجراءات بما يتماشى مع رؤية 2030.	**المؤسسات الاجتماعية:** تتم عبر عدة خطوات من خلال بوابة API الموحدة وخلال 2–6 أشهر؛ ويُقدَّم طلب الحصول على وضعية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعد التسجيل. **المؤسسات الخضراء:** تتبع نفس الإجراءات، بالإضافة إلى تصاريح الوكالة الوطنية لحماية البيئة ودراسات الأثر البيئي للأنشطة البيئية؛ والتأخيرات في الأرياف شائعة.	**المؤسسات الاجتماعية:** تستغرق 30 يوماً عبر المنصة الرقمية لجهاز تنمية المشروعات (مسارات الجمعيات الأهلية/ المشروعات الصغيرة والمتوسطة)؛ وتشمل إجراءات الجهات المانحة للتحقق من المهمة الاجتماعية. **المؤسسات الخضراء:** تتبع نفس المسار، بالإضافة إلى دراسات الأثر البيئي لمدة 45 يوماً عبر بوابة الامتثال البيئي؛ مع تسريع الإجراءات للقطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة.

المجال	السعودية العربية	تونس	مصر
05 الفوائد والاعتراف	**المؤسسات الاجتماعية:** تمويل وإرشاد من منشآت، وفرص مشتريات ضمن رؤية 2030، وبرامج تدريبية. **المؤسسات الخضراء:** منح وشراكات ضمن مبادرة السعودية الخضراء، وإعفاءات ضريبية على التقنيات البيئية، وسندات/ قروض خضراء.	**المؤسسات الاجتماعية:** إعفاءات ضريبية وفُرص مشتريات بموجب قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنح مالية مثل 10 ملايين دينار تونسي من صندوق الابتكار الاجتماعي. **المؤسسات الخضراء:** دعم مالي يصل إلى 30% لمشاريع الطاقة المتجددة، وقروض منخفضة الفائدة من برنامج البنك التونسي التضامني، والوصول إلى الأسواق الدولية (مثل Fair Trade.)	**المؤسسات الاجتماعية:** تمويل من جهاز تنمية المشروعات بقيمة 12 مليار جنيه مصري مع التركيز على الشباب، وحوافز ضريبية بنسبة 0.4%، واحتياطات مشتريات بنسبة 40%. **المؤسسات الخضراء:** سندات وقروض خضراء بقيمة 1.5 مليار دولار، ومنح من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وظهور ومشاركة في مؤتمرات الأطراف وشراكات دولية.
06 التحديات	**المؤسسات الاجتماعية:** : تعريفات غير واضحة، رأس مال ووعي محدود، وعقبات بيروقراطية. **المؤسسات الخضراء:** تكاليف امتثال عالية، طلب منخفض على المنتجات الخضراء، ونقص في الكفاءات. التركيز الحضري يستبعد المؤسسات الصغيرة.	**المؤسسات الاجتماعية:** تنفيذ القوانين بطيء، تحيز حضري (70% من التمويل للمناطق الحضرية)، ووعي منخفض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. **المؤسسات الخضراء:** قوانين الوكالة الوطنية لحماية البيئة معقدة، تكاليف مرتفعة للتقنيات الخضراء، وفجوات في الوصول إلى المناطق الريفية (20% فقط من التمويل للمناطق الريفية).	**المؤسسات الاجتماعية:** تداخل تنظيمي، اعتماد على المانحين، وثغرات في الاستدامة (قليل منها يتخطى مرحلة الانطلاق). **المؤسسات الخضراء:** تكاليف تقييم الأثر البيئي عالية، ضعف الطلب والبنية التحتية في المناطق الريفية، وتأخيرات بيروقراطية.
07 الشهادات والتصنيف	**المؤسسات الاجتماعية:** اعتماد غير رسمي عبر اعتماد منشآت وليس شهادة رسمية؛ خيارات دولية متاحة مثل B Corp تتجدد كل 3 سنوات. **المؤسسات الخضراء:** اعتماد غير رسمي عبر وزارة البيئة ومبادرة السعودية الخضراء ؛ خيارات دولية مثل ISO 14001 تتجدد سنوياً، وLEED من سنة إلى خمس سنوات. لا يوجد نظام وطني.	**المؤسسات الاجتماعية:** اعتماد غير رسمي عبر برامج مثل صندوق الابتكار الاجتماعي؛ تجارب تصنيف اختيارية مقررة عام 2026. **المؤسسات الخضراء:** اعتماد غير رسمي عبر المبادرات الخضراء؛ خيارات دولية مثل Fair Trade، والتحقق المستند إلى الأداء شائع.	**المؤسسات الاجتماعية:** اعتماد غير رسمي محدد بالبرنامج، غير قابل للتجديد. **المؤسسات الخضراء:** تحقق متجدد بقيادة المانحين (مثل تتبع الانبعاثات)؛ دعم مرتبط بصندوق المناخ الأخضر (GCF) يعمل كآلية فعلية. لا توجد شهادة وطنية.
08 الأطراف الرئيسية	**المؤسسات الاجتماعية:** وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، منشآت، المركز الوطني للمنظمات غير الربحية؛ البنوك (الراجحي، الرياض)؛ المانحون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /IsDB)؛ الأكاديميون (KAUST/KFUPM) المنظمات غير الحكومية (النهضة، أشوكا)؛ القطاع الخاص (STC/Almarai). **المؤسسات الخضراء:** وزارة البيئة والمياه والزراعة، المبادرة السعودية الخضراء، برنامج التحول الوطني، صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق الاستثمار العام، المانحون (البنك الدولي، صندوق المناخ الأخضر)؛ الأكاديميون (KAUST)؛ المنظمات غير الحكومية (/EcoMENA Greenpeace)؛ القطاع الخاص (أرامكو، سابك). التعاون موجود لكنه يتركز في المناطق الحضرية.	**المؤسسات الاجتماعية:** وزارة العمل / وكالة تعزيز الصناعة والابتكار / البنك التونسي التضامني؛ حاضنات الأعمال (Lab'ess / Impact Partner)؛ الجهات المانحة (منظمة العمل الدولية / الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، الشبكات (TSEN). **المؤسسات الخضراء:** وزارة البيئة ، الوكالة الوطنية لحماية البيئة، حاضنات الأعمال (Flat6Labs)؛ الجهات المانحة (منظمة العمل الدولية / الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)؛ الشبكات (TSEN). هناك تعاون إلى حد ما، لكنه هش وضعيف في المناطق الريفية.	**المؤسسات الاجتماعية:** جهاز تنمية المشروعات/وزارة التضامن الاجتماعي؛ المنظمات غير الحكومية (نهضة المحروسة، Flat6Labs، ENID)؛ القطاع الخاص (JKB وبنك الإسكان)؛ الجهات المانحة (الاتحاد الأوروبي / البنك الدولي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الأوروبي للاستثمار)؛ الجمعيات (EDAMA وتنمية) **المؤسسات الخضراء:** وزارة البيئة؛ بنك تنمية المدن والقرى /صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ الجهات المانحة (البنك الأوروبي للاستثمار / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ القطاع الخاص (صندوق الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة المبتكرة). قوية ومتعددة المستويات وتركز على الشباب

أوجه التشابه بين الدول الثلاث

بنية النظام البيئي

تعتمد جميع الدول الثلاثة على التعاون متعدد الجهات الذي يشمل الحكومات، والجهات المانحة الدولية (مثل الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، البنك الدولي)، والحاضنات/المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لتوفير التمويل والتدريب والوصول إلى الأسواق. هناك تحيز شائع للمناطق الحضرية، مع محدودية الوصول إلى المناطق الريفية.

الثغرات القانونية والسياساتية

لا توجد أي دولة لديها قانون مخصص بالكامل للمؤسسات الخضراء؛ وغالباً ما تندرج المؤسسات الاجتماعية تحت قوانين أوسع للمنظمات غير الربحية أو التعاونيات (مثل قانون المملكة العربية السعودية لعام 2015، قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس 2020، قوانين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر). يتم الاعتراف بها بشكل غير رسمي/حالة بحالة، وهي مرتبطة بالبرامج بدلاً من السجلات الوطنية، وتتقدم للشهادات الدولية (مثل ISO 14001, B Corp) لتسد هذه الفجوات.

التوافق مع السياسة

يعيش 15.7% من الأردنيين تحت خط الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023). تستهدف المؤسسات الاجتماعية في قطاعات التعليم والصحة معالجة الفقر، بينما توفر منظمات دعم ريادة الأعمال مثل الفنار التمويل الأصغر لتوسيع هذه الجهود.

المجتمعات الريفية

تتماشى الأطر مع الرؤى الوطنية (رؤية السعودية 2030، خطة تونس 2023-2025، رؤية مصر 2030) ومع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على دمج الشباب والنساء، وخلق فرص العمل، والتحولات الخضراء (مثل أهداف الطاقة المتجددة: السعودية 50% بحلول 2030، تونس 35%، مصر 50%).

التسجيل والحوافز

تستغرق عمليات التسجيل من 2 إلى 6 أشهر، وغالباً ما تكون مبسطة رقمياً (مثل بوابة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، مركز الخدمة الواحدة في تونس، منصة جهاز تنمية المشروعات في مصر). تشمل المزايا الإعفاءات الضريبية، والمنح، وحصص المشتريات، مع اعتماد كبير على الجهات المانحة في جميع الحالات.

مواطن القوة ومجالات النجاح

السعودية

التكامل القوي المدفوع بالرؤية (رؤية 2030 / البرنامج الوطني للتحول) يحشد تمويلاً واسع النطاق (مثل منح مبادرة السعودية الخضراء، السندات الخضراء لإطار التمويل الأخضر) ويشترك القطاع الخاص (مثل شراكات أرامكو / سابك)، مما يعزز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والشمول الاجتماعي. النجاح: اعتمادات **منشآت** التي دعمت أكثر من 1,000 مؤسسة اجتماعية، مما جعل السعودية مركزاً إقليمياً.

تونس

قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرائد يوفر قواعد واضحة لإعادة استثمار الأرباح والحوافز، مع برامج شبابية مستهدفة (قدّم برنامج JEUN'ESS تدريباً ل 2,000 رائد أعمال). النجاح: تعاون الاتحاد الأوروبي / مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (مثل MedUP! الذي مول 50 مؤسسة اجتماعية، والمبادرات الخضراء (منح بقيمة 20 مليون دينار تونسي) حيث بنى هذا التعاون شبكة مرنة، وساهم في تقليل بطالة الشباب من خلال نماذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مصر

آليات مالية فعّالة (مثل صندوق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بقيمة 12 مليار جنيه مصري، وإطار التمويل المستدام السيادي)، والتركيز على الشباب والنساء (70% من المشاريع تستهدف الشباب). النجاح: حشدت قوانين برنامج المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية والهيدروجين الأخضر استثمارات تزيد عن 8 مليارات دولار، مع تسجيل أكثر من 50,000 مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط على المنصات الرقمية، وعرضها في فعاليات مؤتمر الأطراف لتعزيز حضورها العالمي.

مواطن القوة على مستوى الدول

يُعزز تكامل الجهات المانحة من القدرات (مثل الاتحاد الأوروبي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر كافة الدول)، بينما يضمن التحقق القائم على الأداء تحقيق الأثر المرجو (مثل مؤشرات الأداء الرئيسية في برامج مصر/تونس). جميع هذه الدول تتميز بمواءمة المؤسسات الاجتماعية والخضراء مع الأهداف الوطنية، مما يُنشئ نماذج قابلة للتحويل/إعادة التكرار مثل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس والاعتماد في المملكة العربية السعودية.

التحديات

السعودية

غموض قانوني (غياب تعريفات مخصصة)، ارتفاع تكاليف الامتثال للمعايير الخضراء، وضعف الوعي العام/المواهب الماهرة، مع تركيز حضري يستثني المؤسسات الصغيرة/الريفية.

تونس

بطء في تنفيذ القانون، وتأخيرات بيروقراطية (مثل تصاريح الوكالة الوطنية لحماية البيئة)، وانحياز حضري (70% من التمويل يذهب للمناطق الحضرية)، وضعف الوعي بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع تغطية التمويل الأصغر لـ 20% فقط من الاحتياجات.

مصر

يؤدي غياب فئة مخصصة للمؤسسات الاجتماعية إلى تداخل تنظيمي، واعتماد كبير على الجهات المانحة (تمويل محدد المدة)، وضعف الطلب/البنية التحتية في المناطق الريفية، مع ارتفاع تكاليف تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمؤسسات الخضراء.

التحديات المشتركة عبر الدول

تشمل القضايا الشائعة الاعتراف غير الرسمي (غياب شهادات وطنية)، والاعتماد على الجهات المانحة مما يعرض البلدان خطر في الاستقرار، والفجوات بين الحضر والريف، والعوائق البيروقراطية التي تؤخر التسجيل وقابلية التوسع. كما تواجه جميعها مخاطر الترويج البيئي المضلل في غياب معايير موحدة، إلى جانب محدودية الأسواق المحلية للمنتجات الخضراء.

أفضل الممارسات للتعلم

هذه الممارسات قابلة للانتقال من دولة لأخرى، وخاصة للأردن، لبناء نظام بيئي مرن:

من السعودية

اعتماد استراتيجية مدفوعة بالرؤية (مثل رؤية 2030) لتوحيد أصحاب المصلحة وحشد المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص (مثل شراكات أرامكو/سابك للابتكار الأخضر). الاستفادة من برامج الاعتماد مثل «منشآت» لربط الاعتراف غير الرسمي بمزايا ملموسة (تمويل/إرشاد)، مما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي.

من تونس

سنّ قوانين رائدة مثل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لعام 2020 لتوفير تعريفات وحوافز واضحة (مثل الإعفاءات الضريبية/المشتريات)، واستهداف الشباب/النساء عبر برامج مثل JEUN'ESS وFORMAT الممول من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (مضاعفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء بحلول عام 2035). إطلاق برامج للتصنيف (بحلول 2026) للتحقق القائم على الأداء، واستخدام شبكات مثل TSEN للمناصرة وتبادل المعرفة.

من مصر

تطبيق أدوات مالية قوية مثل صندوق الصناديق التابع لجهاز تنمية المشروعات والسندات الخضراء (حشد أكثر من 1.5 مليار دولار)، مع منصات رقمية لتبسيط التسجيل (30-45 يوماً). تخصيص حصص للمشتريات (40% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والتركيز على الشباب (70% من المشاريع)، مع دمج الامتثال البيئي (مثل برامج NISGP/التي عُرضت في مؤتمرات المناخ لتعزيز الظهور العالمي وبناء الشراكات).

أفضل الممارسات المشتركة عبر الدول

تعزيز النظم البيئية متعددة الأطراف (الحكومة – المانحون – القطاع الخاص – الأوساط الأكاديمية) لبناء القدرات؛ استخدام مؤشرات أداء قائمة على النتائج (مثل خفض الانبعاثات/خلق الوظائف) لمنع الترويج البيئي المضلل؛ ورقمنة العمليات (مثل مراكز الخدمة الواحدة) لتقليل البيروقراطية؛ وإعطاء الأولوية للشمولية (الشباب/النساء/المناطق الريفية) من خلال صناديق موجهة (مثل المنح الخضراء). يمكن لهذه الممارسات أن تدعم مقترحات الأردن المتعلقة بالتصنيفات/المرصدات من أجل نمو قابل للتوسع قائم على الأدلة.

1.3 المؤسسات الاجتماعية في نظامها البيئي في أوروبا

مُقدمة

تعمل المؤسسات الاجتماعية عند التقاطع بين الأثر الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية، مستخدمة نماذج هجينة تجمع بين رسالة اجتماعية أو بيئية وبين الجدوى التجارية. فهي تعالج تحديات ملحّة مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة وتدهور البيئة. ومع ذلك، فإن طبيعتها الهجينة كثيراً ما تؤدي إلى محدودية في ظهورها وسوء الاعتراف بها، مما يقيّد قدرتها على الوصول إلى التمويل والأسواق والسياسات الداعمة.

إن الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية أمر بالغ الأهمية، سواء من خلال الدعم السياسي، أو الأطر القانونية، أو الشهادات الخاصة، أو التعريف الذاتي. وقد أتاح الاعتراف عالمياً نمو النظم البيئية؛ فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يحتضن ما يقدَّر بـ 2.8 مليون مؤسسة اجتماعية، بينما تبلغ قيمة سوق الاستثمار المؤثر عالمياً أكثر من 1.2 تريليون دولار. وفي الوقت نفسه، تواصل البيئات القانونية المقيّدة، والحوافز المجزأة، والتفاوتات الإقليمية الحدّ من إمكانات المؤسسات الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للجهات الصغيرة وغير الرسمية.

يتناول هذا التقرير آليات الاعتراف هذه، وتباياناتها العالمية، وانعكاساتها على تطوير النظم البيئية. وبالاستناد إلى الأدلة الدولية والرؤى الإقليمية، يسلّط الضوء على الفجوات في السياسات والتمويل والقياس، ويقترح استراتيجيات عملية لتعزيز النظم البيئية للمؤسسات الاجتماعية. وتشمل التوصيات اعتماد تعريفات قانونية شاملة، وتوسيع الدعم المالي المصمم خصيصاً للنماذج الهجينة، وتطوير مناهج موحَّدة لقياس الأثر.

مسرد المصطلحات

المؤسسة الاجتماعية: (SE)منظمة تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية أو البيئية، وتعيد استثمار أرباحها في رسالتها مع استمرارها في العمل تجارياً.

تجميد الأصول: (Asset Lock)قيد قانوني يضمن استخدام الأصول لأغراض اجتماعية وليس لتحقيق مكاسب خاصة.

التعاونية الاجتماعية: نموذج تعاوني يركز على الأثر الاجتماعي والحوكمة الشاملة لأصحاب المصلحة.

قياس الأثر: تقييم كمي للنتائج الاجتماعية أو البيئية (مثل العائد الاجتماعي على الاستثمار).

(B Corp): شهادة خاصة لتقيم الأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمي.

المؤسسة الاجتماعية للتكامل في العمل (WISE): مؤسسة اجتماعية تركز على توظيف الفئات المحرومة.

الاعتراف السياسي

يمثل الاعتراف السياسي الأساس الأولي للاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية من قبل الحكومات والسلطات العامة. وغالباً ما يتجلى هذا الاعتراف من خلال إدراج المؤسسة الاجتماعية في السياسات الوطنية، والأطر الاستراتيجية، والخطاب العام. وهو إشارة إلى التزام الحكومة بدعم المؤسسات الاجتماعية بوصفها جهات فاعلة مهمة في التنمية الاقتصادية، والاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية.

وقد يتخذ الاعتراف السياسي أشكالاً متعددة: بيان حكومي رسمي أو ورقة سياسات تسلط الضوء على دور المؤسسات الاجتماعية، أو إنشاء دوائر حكومية أو فرق عمل مخصصة، أو دمج أهداف المؤسسات الاجتماعية في سياسات اجتماعية أو اقتصادية أوسع. فعلى سبيل المثال، أطلقت دول مثل المملكة المتحدة استراتيجيات مبكرة تستهدف المؤسسات الاجتماعية بشكل صريح، معترفة بقدرتها على خلق الوظائف، والابتكار في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التنمية المجتمعية.

تكمن قيمة الاعتراف السياسي أساساً في قدرته على إضفاء الشرعية على المؤسسات الاجتماعية وإبراز مساهماتها الفريدة في النقاش العام. فعندما تعترف الحكومات بالمؤسسات الاجتماعية سياسياً، فإن ذلك يمهّد غالباً لتطوير آليات دعم ملموسة مثل الأطر القانونية، وبرامج التمويل، أو تفضيلات المشتريات العامة. كما يرفع هذا الاعتراف مستوى الوعي لدى الجمهور والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، مما يشجع على التفاعل مع المؤسسات الاجتماعية.

ومع ذلك، قد يكون الاعتراف السياسي أحياناً ذا طابع رمزي فقط إذا لم يتبعه اتخاذ إجراءات ملموسة. فمن دون تشريعات واضحة، أو حوافز مالية، أو دعم مؤسسي، فإن التأييد السياسي يظل عرضة لأن يبقى خطاباً إنشائياً لا يقدم فوائد ملموسة للمؤسسات الاجتماعية. علاوة على ذلك، قد يتغير الدعم السياسي تبعاً لتغير أولويات الحكومة أو القيادة، مما يجعل من المهم أن تحافظ المؤسسات الاجتماعية والمدافعون عنها على حوار مستمر وجهود مناصرة متواصلة.

وباختصار، يُعد الاعتراف السياسي خطوة أولى أساسية لتهيئة بيئة ممكنة للمؤسسات الاجتماعية. فهو يضفي الشرعية على دورها، ويؤثر على التصورات العامة، ويمكن أن يحفز تطوير السياسات. ومع ذلك، لكي تستفيد المؤسسات الاجتماعية استفادة كاملة، يجب أن يتطور الاعتراف السياسي إلى قوانين محددة، وبرامج دعم، وهياكل مؤسسية.

الاعتراف العام من خلال القوانين، والأوضاع القانونية، وبرامج الاعتماد

يُعدّ الاعتراف العام إقراراً رسمياً بالمؤسسات الاجتماعية من خلال الأطر القانونية، أو وضعيات الشركات المحددة، أو برامج الاعتماد الحكومية. يُرسّخ هذا المستوى من الاعتراف الهوية القانونية للمؤسسات الاجتماعية، ويُحدّد حقوقها والتزاماتها، وغالباً ما يُتيح لها الوصول إلى مزايا مُحدّدة.

وقد سنّت العديد من الدول قوانين أو لوائح تُعرّف المؤسسات الاجتماعية تعريفاً صريحاً وتُحدّد معايير أهليتها. وتُلزم هذه الأطر القانونية عادةً المؤسسات الاجتماعية بإثبات مهمتها الاجتماعية أو البيئية الأساسية، وإعادة استثمار الأرباح في هذه المهمة بدلاً من توزيعها كأرباح، واعتماد نماذج حوكمة تشمل مشاركة أصحاب المصلحة أو الرقابة الديمقراطية. وغالباً ما تتضمن الأحكام القانونية تجميد الأصول، وهي آليات تمنع نقل الأصول لتحقيق مكاسب خاصة لحماية الهدف الاجتماعي.

يمكن أن يتخذ هذا الاعتراف العام أشكالاً مختلفة. تُنشئ بعض الدول أنواعاً جديدة كلياً من الشركات المخصصة للمؤسسات الاجتماعية. على سبيل المثال، تأسست شركة المصلحة المجتمعية (CIC) في المملكة المتحدة عام 2004 كشكل قانوني مرن يسمح للمؤسسات بالتداول التجاري مع الالتزام بمصلحة المجتمع، بما في ذلك تجميد الأصول والإبلاغ الإلزامي عن الأثر الاجتماعي. وقد أصبح هذا نموذجاً معتمداً على نطاق واسع، يوازن بين حرية التشغيل والمساءلة.

تُكيّف دول أخرى الهياكل القانونية القائمة. يسمح قانون إيطاليا لعام 2006 بمختلف الأشكال التنظيمية، بما في ذلك التعاونيات والمنظمات غير الربحية والشركات المحدودة، بالتسجيل كمؤسسات اجتماعية إذا استوفت معايير محددة. كما تدعم إيطاليا التعاونيات الاجتماعية ذات التاريخ الطويل في التركيز على تكامل القوى العاملة والخدمات الاجتماعية، بدعم من التمويل العام والمزايا القانونية.

تتبنى فرنسا نهجاً أوسع نطاقاً بالاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية ضمن إطارها الاقتصادي الاجتماعي والتضامني (SSE)، والذي يشمل التعاونيات والمؤسسات التعاونية والجمعيات العاملة في مجال المرافق الاجتماعية، وتتطلب منها حوكمة ديمقراطية وإعادة استثمار الأرباح. ورغم عدم وجود شكل قانوني واحد لـ«المؤسسات الاجتماعية»، فإن قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يُعزز من وضوح الرؤية ودعم السياسات.

في فنلندا، تستهدف الفئة القانونية «المؤسسات الاجتماعية المتكاملة للعمل» (WISE) المؤسسات التي توظف الفئات المحرومة، على الرغم من محدودية الإقبال عليها نظراً لضعف الحوافز وتعقيد المعايير.

تُمثل بولندا بيئة تنظيمية مجزأة تفتقر إلى شكل قانوني موحد للمؤسسات الاجتماعية. وبدلاً من ذلك، تعمل التعاونيات الاجتماعية والمؤسسات الهجينة بين المنظمات غير الحكومية والشركات ضمن فئات قانونية قائمة، ولكنها تواجه تحديات بسبب عدم وضوح الحوافز والتجزئة القانونية.

يمنح الاعتراف القانوني المؤسسات الاجتماعية إمكانية الوصول إلى فوائد ملموسة، بما في ذلك الأهلية للحصول على التمويل العام، والأولوية في الوصول إلى العقود الحكومية، والإعفاءات الضريبية، ومتطلبات إعداد تقارير مبسطة، وزيادة الثقة من الممولين والعملاء. كما يشجع على الشفافية والمساءلة، ويساعد المؤسسات الاجتماعية على تمييز نفسها عن الشركات التجارية البحتة أو الجمعيات الخيرية التي قد تُسيء استخدام هذا التصنيف.

ومع ذلك، فإن المعايير القانونية المقيِّدة أو المعقدة قد تستبعد العديد من المؤسسات الاجتماعية الحقيقية. فالقوانين التي تفرض هياكل حوكمة مرهقة أو تتطلب امتثالاً مكلفاً تثني عن تبنيها. علاوة على ذلك، فإن محدودية الحوافز المالية أو الإدارية تقلل من الدافع للتسجيل. ومن ثم، يجب أن يوازن تصميم الاعتراف القانوني العام بين الوضوح والمرونة، والشمولية والصرامة.

الاعتراف الخاص من خلال العلامات والتصنيفات والشهادات

عندما يكون الاعتراف القانوني العام محدوداً أو غير كافٍ أو بطيئاً في التطور، تظهر آليات الاعتراف الخاص كبدائل مهمة. وتشمل هذه الآليات منظمات مستقلة أو قطاعية تمنح المؤسسات الاجتماعية علامات أو تصنيفات أو شهادات لإثبات رسالتها الاجتماعية وأثرها.

يلعب الاعتراف الخاص دوراً حيوياً في بناء الثقة وتمييز المؤسسات في السوق. ففي غياب الوضع القانوني الرسمي، تستخدم المؤسسات الاجتماعية هذه الشهادات لإثبات مصداقيتها والتزامها بالأهداف الاجتماعية أمام العملاء والمستثمرين والشركاء. وغالباً ما تتطلب الشهادات الالتزام بمعايير محددة تتعلق بالغرض الاجتماعي، وإعادة استثمار الأرباح، والشفافية، وقياس الأثر.

تشمل أمثلة على برامج الاعتراف الخاص برنامج علامات المؤسسة الاجتماعية في المملكة المتحدة وأوروبا، الذي يتحقق من الالتزام بمبادئ المؤسسات الاجتماعية، وشهادة B Corp المعترف بها دولياً، والتي تقيم الأداء الاجتماعي والبيئي إلى جانب الحوكمة والشفافية.

عادةً ما تُمنح هذه الشهادات الخاصة من قبل منظمات غير حكومية، أو شبكات قطاعية، أو مؤسسات، أو منظمات دعم ريادة الأعمال التي تمتلك خبرة في معايير المؤسسات الاجتماعية. وغالباً ما توفر هذه البرامج دعماً مستمراً، وبناء مجتمع، والوصول إلى الشبكات والموارد.

على الرغم من أن الاعتراف الخاص لا يمنح فوائد قانونية مثل الإعفاءات الضريبية أو الوصول إلى التمويل العام، إلا أنه يعزز بشكل كبير المصداقية وثقة المستهلكين. فهو يتيح للمؤسسات الاجتماعية التنافس في السوق من خلال إظهار التزامها الاجتماعي بشكل واضح.

كما أن انتشار العلامات والشهادات الخاصة يشجع على التنظيم الذاتي للقطاع والتحسين المستمر. ومع ذلك، فإن تنوع البرامج قد يسبب ارتباكاً لدى المستهلكين والممولين ما لم تكن معترفاً بها على نطاق واسع وموحدة المعايير.

الاعتراف الذاتي

يشير التعريف الذاتي إلى قيام المؤسسات الاجتماعية بتحديد هويتها كمؤسسات اجتماعية بناءً على رسالتها وعملياتها، دون الحاجة إلى تحقق خارجي من خلال الوضع القانوني أو الشهادة. يبدأ العديد من المؤسسات الاجتماعية بهذه الطريقة، مدفوعين بالالتزام القوي بالأهداف الاجتماعية أو البيئية إلى جانب النهج الريادي.

يعزز التعريف الذاتي شعوراً بالهوية والانتماء والغرض داخل مجتمع المؤسسات الاجتماعية. كما يمكّن المنظمات من تكوين شبكات غير رسمية، وتبادل المعرفة، والمناصرة بشكل جماعي من أجل تطوير القطاع ودعمه.

ومع ذلك، فإن الاعتماد على التعريف الذاتي فقط له مساوئ. فبدون اعتراف رسمي، قد تواجه المؤسسات الاجتماعية صعوبة في الوصول إلى التمويل، أو العقود العامة، أو الشراكات التي تتطلب وضعاً قانونياً أو شهادة معتمدة. كما قد يؤثر ذلك على المصداقية والثقة لدى العملاء والمستثمرين. علاوة على ذلك، وبدون مساءلة خارجية، تواجه بعض المنظمات خطر الانحراف عن رسالتها أو الفشل في الحفاظ على معايير صارمة للأثر الاجتماعي.

على الرغم من هذه القيود، يظل التعريف الذاتي خطوة أولى مهمة وظاهرة واسعة الانتشار على مستوى العالم. فهو يوفر الأساس الذي يمكن للمؤسسات الاجتماعية من خلاله السعي لاحقاً للحصول على اعتراف رسمي أو خاص مع نموها ونضوجها.

أثر الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية

إن الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية، سواء كانت سياسية، أو قانونية، أو خاصة، أو ذاتية، له آثار عميقة على تطويرها وعلى النظام البيئي الأوسع.

يزيد الاعتراف من الظهور والشرعية، مما يساعد المؤسسات الاجتماعية على كسب ثقة الجمهور والدعم. كما يوضح دورها وقيمها المميزة مقارنة بالأعمال التجارية التقليدية أو الجمعيات الخيرية، مما يمكّن المستهلكين والمستثمرين والسلطات العامة من التعرف على المؤسسات الاجتماعية الأصيلة.

يتيح الاعتراف القانوني والخاص الوصول إلى الموارد، بما في ذلك التمويل العام، والحوافز الضريبية، والمشتريات التفضيلية، وفرص الاستثمار، والتدريب، والشبكات. وتُمكّن هذه الفوائد المؤسسات الاجتماعية من توسيع أثرها والابتكار بشكل مستدام.

يعزز الاعتراف المساءلة والشفافية، مما يضمن التزام المؤسسات الاجتماعية بمهمتها والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. كما يشجع على الحوكمة الجيدة، ومشاركة أصحاب المصلحة، وقياس الأثر، مما يرفع من معايير القطاع.

ومع ذلك، يعتمد تأثير الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية بشكل كبير على كيفية تصميم وتنفيذ أطر الاعتراف. فالقوانين الصارمة أو المستبعدة قد تؤدي إلى إقصاء العديد من المؤسسات الاجتماعية الفعلية، في حين أن الأطر الضعيفة تقلل من الفوائد العملية وتجعل تبنيها محدوداً. كما أن الاعتراف المجزأ أو غير المتسق بين الدول يصعّب التعاون عبر الحدود وتوسيع نطاق العمل.

أما عندما توفر أنظمة الاعتراف توازناً مناسباً من خلال تعريفات واضحة ومرنة، وحوافز فعّالة، وإجراءات شاملة، فإنها تبني نظاماً بيئياً قوياً وديناميكياً للمؤسسات الاجتماعية. ويساهم هذا النظام في تعزيز الابتكار الاجتماعي، وتمكين المجتمعات، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

في الختام، يُعدّ الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية ركيزة أساسية تدعم نمو القطاع وفعاليته. فهو يضفي الشرعية على مساهمة المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، ويعزز الوصول إلى الموارد، ويقوّي المساءلة. ولكي تزدهر المؤسسات الاجتماعية، يجب أن يكون الاعتراف مصمماً بعناية، وقابلاً للتكيف، ومدعوماً بدعم حقيقي.

فيما يلي جدول مفصّل يلخص أنواع الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية، والخصائص الرئيسية، والأمثلة، والفوائد، والتحديات حسب القسم والبلد:

نوع الاعتراف	الوصف	أمثلة (دول)	المزايا الأساسية	التحديات/الملاحظات
الاعتراف السياسي	الاعتراف الرسمي من قبل الحكومات في السياسات والخطابات والاستراتيجيات الوطنية.	بريطانيا، فرنسا، والاتحاد الأوروبي	رفع مستوى الوعي، وإضفاء الشرعية على المؤسسات الاجتماعية، وخلق بيئة داعمة	قد يبقى رمزياً دون متابعة الدعم القانوني أو المالي.
الاعتراف العام	الأطر القانونية، والقوانين المحددة، والأوضاع القانونية، أو مخططات الاعتماد التي تحدد المؤسسات الاجتماعية قانونيا.	المملكة المتحدة (شركات خدمة المجتمع)، إيطاليا (قانون المؤسسات الاجتماعية والتعاونيات)، فرنسا (قانون المؤسسات الاجتماعية والتعاونيات)، فنلندا (المؤسسات الاجتماعية المتكاملة)، بولندا	وضوح الهوية، والوصول إلى التمويل، والمزايا الضريبية، وزيادة الثقة، وتبسيط الإدارة	القوانين المعقدة أو الضيقة تحد من الإقبال؛ المزايا غير الكافية تقلل من الحافز؛ خطر استبعاد أنواع مختلفة من خدمات الدعم الفني.
الاعتراف الخاص	الشهادات أو العلامات أو التصنيفات من هيئات مستقلة للتحقق من حالة المؤسسات الاجتماعية ومعاييرها.	المملكة المتحدة وأوروبا (Social Enterprise Mark)،	بناء الثقة في السوق، والوصول إلى الاستثمار، والميزة التسويقية، وتشجيع الشفافية	قد يفتقر إلى المزايا القانونية أو المالية؛ ويعتمد ذلك على مصداقية هيئة التصديق.
الاعتراف الذاتي	تعمل المنظمات على تعريف نفسها على أنها مؤسسات اجتماعية بناءً على رسالتها وقيمها دون الحصول على شهادة رسمية.	شائع جدا عبر الدول	تعزيز هوية المجتمع والدعم غير الرسمي ونمو القطاع	يحد من الوصول إلى التمويل الرسمي والعقود والثقة من بعض أصحاب المصلحة
تأثير الاعتراف	كيف يؤثر الاعتراف على تطوير نظام المؤسسات الاجتماعية البيئي، والرؤية، والتمويل، والحوكمة، والثقة.	عبر أوروبا وأبعد منها	تحسين الرؤية، والوصول إلى التمويل، والتمكين، ونمو القطاع، والمساءلة	إن الأنظمة شديدة التقييد أو الضعيفة تعيق التبني؛ ويجب أن تكون الفوائد ذات معنى؛ والشمول أمر بالغ الأهمية

ورغم أن الاعتراف يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة، سياسية أو قانونية أو خاصة أو ذاتية، فإن الأمثلة التالية الخاصة بكل بلد توضح كيفية تنفيذ آليات الاعتراف هذه في الممارسة العملية، مع تسليط الضوء على الفوائد والتحديات.

نوع الاعتراف	الوصف	أمثلة (دول)	المزايا الأساسية	التحديات/الملاحظات
بريطانيا (شركة خدمة المجتمع)	أُنشئ الشكل القانوني عام 2004 مع تجميد الأصول واختبار المنفعة المجتمعية؛ بدون إعفاءات ضريبية.	بريطانيا	هوية واضحة، سهولة في التأسيس، إشراف تنظيمي، نمو قوي للقطاع	لا توجد حوافز مالية؛ تعتمد على الدعم السياسي ودعم السوق.
إيطاليا	يسمح قانون المؤسسات الاجتماعية (2006) بأشكال قانونية متعددة؛ تقليد تعاونية راسخة.	إيطاليا	إمكانية الحصول على التمويل العام، مزايا قانونية، نماذج متنوعة للمؤسسات الاجتماعية	بيئة قانونية معقدة؛ هناك حاجة إلى وعي واضح.
فرنسا (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)	قانون شامل للمشاريع الاجتماعية التضامنية يشمل التعاونيات والجمعيات والمؤسسات التعاونية ذات المهام الاجتماعية.	فرنسا	شمول واسع، دعم سياسي، رؤية واضحة	لا يوجد نموذج قانوني واحد للمؤسسات الاجتماعية؛ تعقيد في الشكل التعاوني الجديد (الشركة التعاونية لخدمة المصلحة العامة).
فنلندا (المؤسسة الاجتماعية للتكامل في العمل.)	وضع مؤسسات اجتماعية متكاملة تركز على توظيف الفئات المحرومة.	فنلندا	اعتراف مستهدف	مزايا محدودة، إقبال ضعيف على التسجيل، تفضيل للشهادات الخاصة.
بولندا	لا يوجد شكل قانوني واحد للمؤسسات الاجتماعية؛ ويُعترف بالتعاونيات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأعمال.	بولندا	إمكانية الوصول إلى بعض البرامج العامة	النظام القانوني المجزأ؛ الافتقار إلى الحوافز؛ الاعتماد على وضع المنظمات غير الحكومية
جمهورية التشيك	. يُسمح بالتعاونيات الاجتماعية، ولكن لا يتم سن عدد كبير من الأشكال القانونية الجديدة بسبب قانون التعاونيات الحال	جمهورية التشيك	مرونة في القانون الحالي	الأشكال الجديدة غير شائعة

1.4 المضي قدماً في السياق الأردني

بناءً على المشاورات الوطنية وأفضل الممارسات الإقليمية، تُحدد التوصيات التالية الإصلاحات والمبادرات ذات الأولوية لخلق بيئة تمكينية قوية للمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء في الأردن. تُصنف هذه التوصيات إلى إجراءات قصيرة الأجل (من 0 إلى 18 شهراً)، ومتوسطة الأجل (من 18 إلى 36 شهراً)، وطويلة الأجل (أكثر من 3 سنوات) لتوفير الوضوح القانوني، وتوفير التمويل، وضمان الدعم المؤسسي، وتحقيق أثر ملموس.

التوصيات

توصيات قصيرة الأجل (0-18 شهراً)

ترتكز هذه الإجراءات على تحقيق مكاسب سريعة لبناء الرؤية والثقة والفوائد الفورية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء، مما يضع الأساس لنظام بيئي مستدام.

01 | إطلاق نظام تصنيف واعتماد

إنشاء تصنيف تطوعي للمؤسسات الاجتماعية تُديره وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وتصنيف للمؤسسات الخضراء يديره بشكل مشترك كلٌّ من بنك تنمية المدن والقرى ووزارة البيئة. يجب أن تكون هذه التصنيفات، صالحة لمدة ثلاث سنوات، مرتبطة بإثبات الأثر الاجتماعي أو البيئي، وأن تُشكّل بواباتٍ للحصول على حوافز مثل التمويل وعقود المشتريات والمزايا الضريبية.

02 | تطوير منصة رقمية موحدة للخدمات

إنشاء منصة رقمية إلزامية تُدمج تسجيل المؤسسات الاجتماعية والخضراء، وطلبات الحصول على تصنيف، وفرص التوريد والمشتريات، والحصول على التمويل الميسر، والموائمة بين المؤسسات والمستثمرين، وإعداد تقارير الأثر. ستُقلل هذه المنصة من العوائق الإدارية، وتضمن الشفافية، وتُتيح الوصول العادل إلى الدعم في جميع المحافظات، وليس فقط في عمّان.

03 | ترسيخ ثقافة الاعتراف ورفع الوعي

إطلاق حملات وطنية، مثل برنامج «اشترِ الأردن الأخضر» مع تجار التجزئة، لرفع مستوى وعي الجمهور والمستهلكين بالمؤسسات الاجتماعية والخضراء. وإطلاق جوائز سنوية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء تُقدِّم اعترافاً وحوافز شراء أو حوافز مالية. وتكليف الوزارات الحكومية بالإبلاغ عن حصتها من مشتريات المؤسسات الاجتماعية والخضراء لتعزيز حضور القطاع.

توصيات متوسطة الأجل (18-36 شهراً)

تساهم هذه الإجراءات في ترسيخ البيئة المكنة، وضمان القدرة على التنبؤ والاستدامة للمؤسسات الاجتماعية والخضراء.

04 | تأسيس إطار قانوني وتشريعي

سنّ تشريعات تعترف بالمؤسسات الاجتماعية والخضراء ككيانات متميزة ذات نماذج أعمال هجينة. وضع تعريف للمؤسسات الاجتماعية على أنها منظمات ذات مهمة اجتماعية أو بيئية أساسية، تحقق جزءاً كبيراً من دخلها من النشاط التجاري، وتعيد استثمار ما لا يقل عن 40% من أرباحها في مهمتها، وتعتمد حوكمة شاملة كلما كان ذلك ممكناً. ويجب أن تتماشى المؤسسات الخضراء مع التصنيف الوطني الأخضر المرتقب في الأردن، مع إعطاء الأولوية للطاقة والمياه وإدارة النفايات والزراعة والنقل، لمنع الترويج المضلل للمؤسسات الخضراء.

05 | بناء مؤسسات قوية للحوكمة والرقابة

إنشاء لجنة وطنية للمؤسسات الاجتماعية تحت مظلة وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، تتمتع بصلاحيات تنظيمية، مدعومة بمجلس استشاري مستقل يضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. بالنسبة للمؤسسات الخضراء، يجب أن يتولى بنك تنمية المدن والقرى الإشراف على نظام تصنيفها وتمويلها، والاستفادة من اعتماد الصناديق المناخية الدولية، ودعمها بلجنة تحقق بيئي للتحقق من صحة المطالبات. ويجب على الهيئتين نشر بيانات سنوية عن المؤسسات المعتمدة ومستوى التزامها.

06 | ربط الحوافز بمقياس أثر واضح

إلزام المؤسسات الاجتماعية والخضراء المتقدمة للحصول على التصنيف بتقديم ميثاق اجتماعي أو بيئي يحدد مجالات الأثر (مثل خلق فرص العمل، وتمكين النساء والشباب، ودمج اللاجئين، أو خفض الانبعاثات). كما يجب إلزامها بإصدار تقارير ذاتية سنوية وتدقيق من طرف ثالث كل ثلاث سنوات. وينبغي تطوير مؤشر وطني لقياس أثر المؤسسات الاجتماعية ومؤشر وطني لقياس أثر المؤسسات البيئية لتوفير معايير موحدة وموثوقة.

07 | توسيع التمويل والحوافز المالية

معالجة فجوات التمويل من خلال قروض ميسّرة يقدمها البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض بمعدل فائدة يتراوح بين 0–5% للمؤسسات الاجتماعية. كما يُقترح تخفيض ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 10–15% للمؤسسات الاجتماعية المعتمدة. أما بالنسبة للمؤسسات الخضراء، فيُوصى بأن ينشئ بنك تنمية المدن والقرى نافذة تمويل أخضر تقدم قروضاً بفائدة تقل عن 3%، إلى جانب إعفاءات جمركية وضريبية (ضريبة القيمة المضافة) للتقنيات الخضراء المعتمدة.

كما يُنصح بتخصيص 5–10% من العقود الحكومية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء.

توصيات طويلة الأجل (3+ سنوات)

تساهم هذه الإجراءات في تعزيز مكانة الأردن كقائد إقليمي في مجال ريادة المؤسسات الاجتماعية والخضراء، وتوسيع نطاق التأثير والقدرة التنافسية.

08 | تعزيز بناء القدرات ودعم الأنظمة البيئية

إلزام الحاضنات ومُسارعات الأعمال المرخّصة بتخصيص 20% من برامجها للمؤسسات الاجتماعية. كما يجب إلزام الجامعات ومراكز التدريب المهني بدمج مساقات تدريبية حول المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء ضمن مناهجها الدراسية. إنشاء صندوق الابتكار الأخضر للمساهمة في تمويل المشاريع التجريبية المشتركة في قطاعات مثل تحويل النفايات إلى طاقة وإعادة استخدام المياه. تطوير شبكات إرشاد وتوجيه تربط رواد الأعمال الناشئين بمؤسسين ذوي خبرة في المؤسسات الاجتماعية، والمستثمرين، والخبراء الفنيين.

09 | الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمعرفة

إنشاء مرصد للمؤسسات الاجتماعية بقيادة وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال بالتعاون مع الجامعات، ومرصد للمؤسسات الخضراء بقيادة بنك تنمية المدن والقرى ووزارة البيئة. تتولى هذه المراصد جمع ونشر البيانات السنوية حول توزيع المؤسسات، وفرص العمل، والأداء الاجتماعي والبيئي، ومساهمتها في الأولويات الوطنية. كما سيتم إعداد تقارير دورية بعنوان «حالة القطاع» لضمان وضع السياسات المستندة إلى الأدلة وتعزيز المساءلة.

استراتيجية تطوير المؤسسات الاجتماعية والخضراء في الأردن

تستند الاستراتيجية إلى ثلاث مراحل متتابعة لتحقيق التوازن بين الإنجازات السريعة والمأسسة طويلة الأمد، بما يضمن تمكين الأردن من تبوؤ مكانة ريادية على المستوى الإقليمي.

المرحلة الأولى: إطلاق المشروع التجريبي (السنتين 1-2)

التركيز على الإبراز المؤسسي وبناء الثقة عبر:

- إطلاق تصنيفات المؤسسات الاجتماعية والخضراء عبر المنصة الرقمية من خلال إجراءات مبسطة.
- ربط التصنيفات بحصص تجريبية في المشتريات العامة وبرامج التمويل الميسر.
- تنفيذ حملات توعوية تسلط الضوء على رواد المؤسسات الاجتماعية والخضراء، مع توسيع نطاق وصولها إلى ما بعد عمّان.

المرحلة 2: الترسيخ القانوني والمؤسسي (السنوات 3-5)

مأسسة النظام البيئي عبر:

- إقرار تشريعات تُعرّف المؤسسات الاجتماعية والخضراء، تكرّس مبدأ إعادة استثمار الأرباح (بحد أدنى 40%)، وتنسجم مع التصنيف الأخضر الوطني.
- إنشاء اللجنة الوطنية للمؤسسات الاجتماعية وتحديد دور بنك تنمية المدن والقرى في اعتماد المؤسسات الخضراء.
- توسيع الحوافز المالية لتشمل تخفيضات ضريبية وإعفاءات جمركية.
- نشر التقارير السنوية لحالة القطاع من خلال المراصد المتخصصة.

المرحلة 3: ترسيخ العمل والقيادة الإقليمية (السنوات 5-7)

وضع الأردن كمركز إقليمي عبر:

- مأسسة حصص المشتريات بنسبة 5–10% عبر الوزارات والشركات المملوكة للدولة.
- تعزيز الاعتراف الإقليمي بتصنيفات المؤسسات الاجتماعية والخضراء الأردنية من خلال الشراكات مع جامعة الدول العربية، والإسكوا، ومنصات الاستثمار.
- توسيع دور الأردن كمركز معرفي من خلال المؤتمرات السنوية، ومشاركة البيانات الإقليمية، والشراكات مع الجامعات.
- عرض الأردن كرائد في نماذج التمويل، والابتكار الأخضر، وريادة الأعمال الشاملة.

المبادئ الاستراتيجية

01 | الاعتراف المبني على الحوافز

ترتبط التصنيفات وبرامج الاعتماد بفوائد مالية وضريبية ومشتريات ملموسة.

02 | الشفافية والمساءلة

تضمن التقارير السنوية والمراصد والتدقيق المستقل المصداقية.

03 | الشمولية والتوازن الإقليمي

تضمن المنصات الرقمية والحاضنات والحملات وصولاً متساوياً في جميع المحافظات.

تم تلخيص التوصيات والإجراءات الاستراتيجية في الجدول الموحد أدناه، والذي يعرض الإجراءات المواتية لتمكين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء في الأردن.

المجال	التوصية المعززة	الأدلة من المشاورات	نقاط الإثبات الإقليمية
التعريف	اعتماد تعريف قانوني واسع للمؤسسات الاجتماعية باعتبارها منظمات ذات مهمة اجتماعية أو بيئية أساسية، تحقق جزءاً كبيراً من دخلها من النشاط التجاري، وتعيد استثمار 40% أو أكثر من أرباحها في مهمتها، وتعتمد حوكمة شاملة كلما كان ذلك ممكناً. كما يجب أن تتماشى المؤسسات الخضراء مع التصنيف الأخضر الوطني الأردني.	طالب أصحاب المصلحة بتوفير وضوح قانوني يتجاوز قيود الجمعيات التعاونية والشركات والمنظمات غير الحكومية.	يشترط قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس (2020) إعادة استثمار 50% من الأرباح للحصول على الوضع القانوني.
التصنيف	إنشاء تصنيف اختياري للمؤسسات الاجتماعية (وزارة الاقتصاد الرقمي) وعلامة للمؤسسات الخضراء (بنك تنمية المدن والقرى/وزارة البيئة) كشرط مسبق للوصول إلى التمويل، وحصص من المشتريات العامة، والحوافز الضريبية. يجب تجديد التصنيف كل 3 سنوات مع تقديم دليل على الأثر الاجتماعي أو البيئي.	هناك توافق قوي على أن الاعتراف يجب أن يرتبط بحوافز ملموسة، وألا يكون رمزياً فقط.	يربط اعتماد منشآت (نموذج السعودية) بالتصنيف والخدمات، ويربط تصنيف (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) التونسي بالمشتريات الحكومية.
الحوكمة	إنشاء لجنة وطنية للمؤسسات الاجتماعية (وزارة الاقتصاد الرقمي) بصلاحيات تنظيمية ومجلس استشاري مستقل (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية) للموافقة على وضع المؤسسات الاجتماعية، ومراقبة امتثالها، ونشر البيانات. بالنسبة للمؤسسات الخضراء، يتولى بنك تنمية المدن والقرى الإشراف على التصنيف والتمويل، مدعوماً بلجنة تدقيق بيئي.	أراد أصحاب المصلحة حوكمة هجينة تجمع بين الشرعية الحكومية وإشراف المجتمع.	السلطة المختصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس؛ ومنشآت في السعودية مع لجان متعددة أصحاب المصلحة.
المنصة الرقمية	بناء منصة سجل رقمي إلزامية تدمج (i) تسجيل المؤسسات الاجتماعية، (ii) تجديد التصنيف، (iii) المناقصات الحكومية للمشتريات، (iv) موائمة المستثمرين، (v) لوحات تحكم لمتابعة الأثر.	طلبت المشاورات عمليات بسيطة وشفافة، خاصة خارج عمان.	السجل الإلكتروني لجهاز تنمية المشروعات في مصر؛ ومركز الخدمة الواحدة في تونس.
التقييم	إلزام المؤسسات الاجتماعية والخضراء بتقديم ميثاق للأثر الاجتماعي أو البيئي (مثل خلق فرص العمل، ودمج النساء والشباب واللاجئين، وخفض الانبعاثات، والموائمة مع أهداف التنمية المستدامة). كما يجب إلزامها بتقديم تقارير ذاتية سنوية والتدقيق من طرف ثالث كل 3 سنوات. تطوير مؤشرات الأثر للمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء.	أراد أصحاب المصلحة حوكمة هجينة تجمع بين الشرعية الحكومية وإشراف المجتمع.	السلطة المختصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس؛ ومنشآت في السعودية مع لجان متعددة أصحاب المصلحة.
التمويل والحوافز	ضمان وصول المؤسسات الاجتماعية إلى قروض ميسّرة بفائدة تتراوح بين 0–5% (البنك المركزي الأردني/الشركة الأردنية لضمان القروض) وتخفيض ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 10–15%. بالنسبة للمؤسسات الخضراء، إنشاء نافذة تمويل أخضر بقروض تقل عن 3%، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية وضريبية (ضريبة القيمة المضافة) للتقنيات الخضراء. تخصيص 5–10% من عقود المشتريات الحكومية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء.	أكدت كل المشاورات على الحصول على فوائد ملموسة.	تونس: المشتريات والإعفاءات الضريبية؛ مصر: صناديق التمويل الميسّر عبر جهاز تنمية المشروعات.
القدرات والدعم	إلزام الحاضنات ومُسارعات الأعمال المرخّصة بتخصيص 20% أو أكثر من الفرص للمؤسسات الاجتماعية. إطلاق برامج تدريبية وطنية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في الجامعات ومراكز التدريب المهني. إنشاء صندوق الابتكار الأخضر لتمويل المشاريع التجريبية (مثل تحويل النفايات إلى طاقة، وإعادة استخدام المياه). إنشاء شبكة وطنية للتوجيه تربط مؤسسي المؤسسات الاجتماعية والخضراء بالمستثمرين.	أكد شباب الزرقاء وجرش على موضوع الحاضنات، والتدريب التطبيقي.	تجمع حاضنات جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية الشركات الناشئة ذات الأثر الاجتماعي، بينما يستهدف برنامج JEUNE'S في تونس الشباب.
قياس الأثر	تطوير مؤشرات الأثر للمؤسسات الاجتماعية والخضراء في الأردن (مثل عدد الوظائف المخلوقة، ونسبة النساء/الشباب الذي تم توظيفهم، وإعادة استثمار الإيرادات، وخفض الانبعاثات، والخدمات المقدمة). وجعل تقديم التقارير إلزامياً لتجديد العلامات.	أراد أصحاب المصلحة مقاييس محلية، وليس قوالب جاهزة من المانحين	يجمع جهاز تنمية المشروعات المصري البيانات الاجتماعية والاقتصادية سنوياً. وتصدر تونس التقارير عن القطاع الاجتماعي والاقتصادي.
الثقافة والوعي	تنفيذ حملة وطنية لمدة 3 سنوات، تشمل برنامج "اشترِ أردن أخضر" مع تجار التجزئة، وجوائز سنوية للمؤسسات الاجتماعية والخضراء (جوائز نقدية، وأولوية في المشتريات العامة). إلزام الجهات الحكومية بالإبلاغ عن نسبة مشترياتها من المؤسسات الاجتماعية والخضراء.	المؤسسات الاجتماعية غير مرئية، ويساء تصنيفها كمنظمات غير حكومية.	تستخدم رؤية السعودية 2030 مفهوم "الأبطال champions" كوسيلة لتعزيز المصداقية.
البيانات والمرصد	إنشاء مرصد للمؤسسات الاجتماعية (وزارة الاقتصاد الرقمي والجامعات) ومرصد للمؤسسات الخضراء (وزارة البيئة وبنك تنمية المدن والقرى). نشر التقارير السنوية لحالة قطاع المؤسسات الاجتماعية والخضراء مع بيانات مفصلة حسب النساء والشباب والتوزيع الإقليمي.	أبرز أصحاب المصلحة نقص البيانات المنهجية حول المؤسسات الاجتماعية.	يجمع جهاز تنمية المشروعات المصري البيانات الاجتماعية والاقتصادية سنوياً. وتصدر تونس التقارير عن القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

الخاتمة

يقف الأردن عند مفترق طرق تحويلي يمكن فيه للمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخضراء أن تكون محركات قوية للتنمية الشاملة والمستدامة. كما هو موضح في هذا الوثيقة، يظهر النظام الريادي الحالي، الذي تتسم ملامحه بتحديات اجتماعية واقتصادية مثل ارتفاع معدل بطالة الشباب، واحتياجات دمج اللاجئين، والهشاشة البيئية مثل ندرة المياه، فجوات كبيرة في مجالات الاعتراف القانوني، والتمويل، والدعم المؤسسي. وعلى الرغم من هذه التحديات، توفر الأطر السياسية المتطورة في الأردن، بما في ذلك رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) وخطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021–2025)، إلى جانب مساهمات الجهات الفاعلة الرئيسية مثل وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وصندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمنظمات الداعمة مثل الفنار، أساساً قوياً للتقدم.

استناداً إلى المعايير المرجعية الإقليمية في المملكة العربية السعودية وتونس ومصر، يمكن للأردن اعتماد أفضل الممارسات مثل قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرائد في تونس لوضع تعريف واضح وحوافز محددة، والآليات المالية القوية في مصر مثل الصناديق الميسّرة لجهاز تنمية المشروعات، والتكامل المستند إلى الرؤية في السعودية ضمن رؤية 2030 لتحفيز مشاركة القطاع الخاص. حيث تبرز هذه الأمثلة نقاط القوة المشتركة في التعاون متعدد أصحاب المصلحة والشراكات مع المانحين، مع إبراز التحديات المشتركة مثل الانحياز للمناطق الحضرية، والاعتماد على المانحين، والتأخيرات البيروقراطية. ومن خلال معالجتها عبر سياسات منسقة واستراتيجيات شاملة، يمكن للأردن الحد من مخاطر مثل الترويج الأخضر الزائف وبناء نظام بيئي مرن يولي الأولوية للشباب والنساء واللاجئين والمجتمعات الريفية.

تقدم التوصيات المقترحة خارطة طريق عملية، وتشمل التوصيات إنشاء أطر قانونية تُعرّف المؤسسات الاجتماعية باعتبارها كيانات ذات مهمة اجتماعية أو بيئية أساسية، مع إعادة استثمار ما لا يقل عن 40% من أرباحها، واعتماد حوكمة شاملة عند الإمكان، إلى جانب أنظمة التصنيف، والمنصات الرقمية، والمراصد، جميعها متوافقة مع التصنيف الأخضر الوطني المرتقب للمؤسسات الخضراء، مقترنة باستراتيجية مرحلية تبدأ بتحقيق إنجازات سريعة (العامين 1–2) وصولاً إلى الريادة الإقليمية (العامين 5–7).

وبالاعتماد على مبادئ الاعتراف المبني على الحوافز، والشفافية، والشمولية، ستتيح هذه المقاربة إطلاق إمكانات المؤسسات الاجتماعية والخضراء لتعزيز خلق الوظائف، والعدالة الاجتماعية، والمرونة البيئية. وفي النهاية، من خلال تنفيذ هذه الإصلاحات، يمكن للأردن أن يرسخ مكانته كقائد في ريادة الأعمال الاجتماعية والخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مساهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالة للجميع. وسيتطلب التنفيذ الناجح لهذه الخريطة التزاماً مستمراً من الشركاء الحكوميين، واستمرار جهود المناصرة من منظمات مثل الفنار، واستثمارات استراتيجية من المجتمع الدولي لتحقيق هذه الرؤية بحلول عام 2033.

Funded by
the European Union

تنويه

تم تمويل هذا المنشور من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج From Innovation to Creation الذي تنفذه SPARK والفنار، وبرنامج Green Forward الذي تنفذه SPARK. وتتحمل الفنار وحدها مسؤولية محتوى هذا المنشور، ولا يُعبّر بالضرورة عن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.